تونس والولايات المتحدة الأمريكية

دراسة في العلاقات السياسية

1958 - 1956

أ.د. ناظم رشم معتوق الأمارة

أستاذ مساعد تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر
قسم التاريخ – كلية الآداب
جامعة البصرة – جمهورية العراق

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

ناظم رشم معتوق الأمارة ، تونس والولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في العلاقات السياسية (١٩٥٦ – ١٩٥٨).- دورية كان التاريخية.- العدد الرابع عشر ؛ ديسمبر ٢٠١١. ص ١٦ – ٢٩.

(www.historicalkan.co.nr)

مقدمة

جاء هذا البحث كمحاولة متواضعة للوقوف على طبيعة العلاقات التونسية- الأمريكية في مرحلة مهمة من مراحل التاريخ المعاصر ، تمثلت بازدياد حدة الصراع بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي في إطار ما عرف بالحرب الباردة ، وفضلاً عن ذلك هدف البحث إلى معرفة الاهتمامات التي كانت تشغل صناع القرار في كل من تونس وواشنطن ، وكيف أن الأخيرة حاولت التوفيق بين مصالحها في تونس وصداقتها للحبيب بورقيبة الموالي للسياسة الغربية من جهة ، وبين توجهات ومصالح حليفتها في حلف الناتو (فرنسا) من جهة أخرى ، في وقت كانت تصر فيه الأخيرة على الاحتفاظ بنفوذها في تونس متعللة بتطورات الثورة الجزائرية التي كانت تستنزف إمكانيات فرنسا الاقتصادية والعسكرية. وكان موضوع المساعدات الاقتصادية والتقنية وتسليح الجيش التونسي من أبرز الموضوعات التي ميزت العلاقات بين البلدين ، ففي الوقت الذي كانت فيه تونس تعمل على الحصول على المساعدات الأمريكية حرصت الولايات المتحدة على عدم منح تونس الأسلحة خشية أن يؤدي ذلك إلى إثارة حفيظة فرنسا ويؤدي في النهاية إلى تصدع حلف الناتو ، ولكن خشية الأمريكيين من أن يؤدي استمرار امتناع الدول الغربية عن تزويد تونس بما تحتاج إليه من أن تلجأ نحو الكتلة الشرقية ومصر ، جعل واشنطن توافق في النهاية على تقديم الأسلحة إلى تونس على الرغم من الاحتجاجات الفرنسية المتكررة.

تم تقسيم البحث على ثلاث محاور ، كرس الأول لدراسة الاعتراف الأمريكي باستقلال تونس وأثره في زيادة التقارب بين البلدين ، أما المحور الثاني فقد تم فيه التركيز على موقف تونس من مبدأ إيزنهاور عام ١٩٥٧ وأثره في تطور العلاقات التونسية –الأمريكية ، وعُنيَّ المحور الأخير بدراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة تسليح تونس. وقد اعتمد البحث بشكل أساس على الوثائق الأمريكية المنشورة بعنوان:

Foreign Relations of the United States, 1955-1957 (Africa), Vol. XVIII

شكلت هذه الوثائق مادة أساسية في البحث ، إذ عكست وجهة النظر الأمريكية حيال العديد من القضايا التي تتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه تونس في المدة موضوع الدراسة ، وهذه الوثائق عبارة عن البرقيات والتقارير والمذكرات التي كتبتها السفارات الأمريكية في تونس وباريس إلى وزارة الخارجية الأمريكية وبالعكس ، فضلاً عن المذكرات التي كتبتها وزارة الخارجية إلى الرئيس الأمريكي آيزنهاور ، وتعد هذه الوثائق من الأهمية بمكان ولا يمكن الاستغناء عنها لأنها تعطي فكرة جيدة وواضحة عن وجهة النظر الأمريكية وردة فعلها إزاء التطورات السياسية في تونس والمواقف الفرنسية المختلفة إزاء التقارب الأمريكي- التونسي إبان تلك المرحلة التاريخية المهمة ، وفضلاً عن الوثائق الأمريكية فقد اعتمد البحث على مجموعة من المصادر التي اختلفت في أهميتها وتنوعت في مادتها.

ISSN: 2090 – 0449 دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية

الاعتراف الأمريكي باستقلال تونس وأثره في زيادة التقارب بين البلدين

توصلت تونس وفرنسا في العشرين من آذار عام ١٩٥٦ إلى التوقيع على اتفاقية تضمنت إنهاء الحماية الفرنسية على تونس التي بدأت منذ عام ١٨٨١[١]، واعترفت فرنسا بموجب الاتفاقية الجديدة باستقلال تونس التام مع إبقاء قاعدة بنزرت للقوات الفرنسية وحق إبقاء بعض القواعد العسكرية على الأراضي التونسية،[٢] وفضلاً عن ذلك نصت الاتفاقية على "أن تحدد الدولتان أو تتما في دائرة احترام السيادة تدابير التكافل الذي يتحقق بحرية وذلك بتنظيم تعاونهما في الميادين التي تشترك فيها مصالحهما وخاصة في مادتي الدفاع والعلاقات الخارجية وستضبط الاتفاقيات بين فرنسا وتونس صيغ الإعانة التي تقدمها فرنسا لتونس بقصد تأليف الجيش الوطني التونسي.."."[٣] وما أن تم الإعلان عن تلك الاتفاقية حتى بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف باستقلال تونس في الثاني والعشرين من الشهر المذكور بواسطة برقية من وزارة الخارجية الأمريكية قدمها القنصل العام الأمريكي في تونس، الجنرال موريس هيوز Morris N. Hughes إلى الباي[٤] التونسي محمد الأمين (١٩٤٣-١٩٥٧).[٥]

ويظهر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تولي تونس اهتمام خاص لاسيما فيما يتعلق بمسألة تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية، لأن ذلك من شأنه أن يعطيها فرصة التغلغل السلمي في منطقة شمال إفريقيا ومن ثم إرساء أسس التحالف الإستراتيجي المعادي للشيوعية.[٦] وفي إطار ذلك فاتحت السفارة الأمريكية في باريس الحكومة الفرنسية في موضوع تقديم منحة من الحبوب إلى تونس للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي كانت تواجهها تونس في تلك المدة، ويبدو أن السبب الذي دفع السفارة إلى عرض الموضوع على الجانب الفرنسي هو أن الولايات المتحدة كانت لا تريد إحراج الحكومة الفرنسية، وعلى الرغم من موافقة الأخيرة على هذا العرض الأمريكي من حيث المبدأ إلا أنها كانت ترى أن ذلك من الممكن أن يؤثر سلبيًا على موقفها في المفاوضات التي كانت تجريها حينذاك مع تونس، وقد عبر المسؤولين الفرنسيين عن ذلك بالقول أن "التونسيون سيشعرون بأنهم يستطيعون أن يحصلوا على دعم مادي أو مالي في مكان آخر..."."[٧]

ومن ناحية أخرى؛ أوضح وزير الخارجية الفرنسية كريستيان بينو Christian Pineau أن بلاده سوف تقوم بتقديم مساعدات إلى تونس تقدر بخمسة ألاف طن من الحنطة شهريًا ولمدة خمسة أشهر ليكون مجموعها خمسة وعشرون ألف طن.[٨] ويتضح من ذلك أن فرنسا لم تكن راغبة بقيام تونس بأية علاقات مع الدول الأخرى حتى وإن كان ذلك مع حلفائها - الأمريكيين- خشية أن يؤدي ذلك إلى أضعاف مركزها في تونس وهو الأمر الذي دفعها إلى تقديم ذلك العرض إلى تونس.

ولم يقتصر التحفظ الفرنسي على مسألة تقديم المساعدات الاقتصادية الأمريكية لتونس وإنما عارضت مسألة إقامة علاقات دبلوماسية مع الأخيرة إلا بعد موافقتها، فعلى أثر تولي الحبيب بورقيبة منصب وزارة الخارجية[٩] التونسية دعا قناصل الدول المختلفة التي تعمل في تونس لرفع درجة تمثيلها الدبلوماسي وكانت الولايات المتحدة من بين الدول التي كانت لديها رغبة في رفع درجة تمثيلها في تونس، ولكن تلك الرغبة اصطدمت بالرفض الفرنسي، ففي المحادثات التي جرت في مقر وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن والتي حضرها فايمونت Vimont السفير الفرنسي في الولايات المتحدة الأمريكية، أوضح الأخير أن حكومته تعد قيام أية دولة برفع درجة تمثيلها الدبلوماسي من قنصلية إلى مفوضية أو سفارة "بادرة غير صديقة" وإذا كانت الإدارة الأمريكية تنوي القيام بتلك الخطوة فعليها أن تنتظر حتى تأخذ الموافقة المسبقة من الحكومة الفرنسية.[١٠]

وقد خمن الوفد الأمريكي المفاوض السبب الذي دفع فرنسا إلى اتخاذ مثل هذا القرار وهو رغبة الأخيرة في الإشراف والسيطرة على العلاقات الخارجية لتونس و للمغرب، ومن جهة ثانية كانت فرنسا تنتظر مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون إلغاء المعاهدات السابقة التي عرفتها العلاقات السابقة بين فرنسا من جهة وتونس والمغرب من جهة ثانية[١١].

وعلى الرغم من الرفض الفرنسي لموضوع إقامة علاقات أمريكية – تونسية آنذاك إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية واصلت جهودها لتحقيق تلك الغاية، ففي الثامن من أيار ١٩٥٦ كتب وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس[١٢] John Faster Dulles برقية إلى السفير الأمريكي في باريس أكد فيها على ضرورة استمرار ضغط السفارة على الجهات الرسمية الفرنسية، فضلاً عن ضرورة التنسيق مع الجانب البريطاني لإقناع الحكومة الفرنسية بالموافقة على إقامة علاقات تونسية-أمريكية، وفي السياق نفسه طلب من السفير أن يكرر رغبة الخارجية الأمريكية في تأسيس سفارة في تونس قبل الدول العربية لأهمية ذلك في إبعاد تونس عن مؤثرات القومية العربية التي كانت تنشرها مصر في المنطقة، وفضلاً عن ذلك أوضح وزير الخارجية أن بلاده تأمل من فرنسا أن تستجيب لرغبة بورقيبة في إقامة علاقات مع الإدارة الأمريكية، ومن جهة ثانية أن الولايات المتحدة لا تمتلك تمثيل دبلوماسي في تونس ليغطي عملها هناك.[١٣]

يتضح من ذلك؛ أن نية الخارجية الأمريكية قد اتجهت نحو تأسيس علاقات دبلوماسية متطورة مع تونس على الرغم من التحذيرات الفرنسية، ويبدو أن الضغط الأمريكي بشأن أقامة مثل تلك العلاقات الدبلوماسية مع تونس قد أسفر عن نتائج ايجابية تمثلت بتحول القنصلية الأمريكية العامة في تونس إلى سفارة في الخامس من حزيران عام ١٩٥٦ وأصبح القنصل العام هيوز قائمًا بالإعمال.[١٤]

وحول المساعدات الاقتصادية الأمريكية لتونس ابرق السفير الأمريكي في باريس إلى وزارة الخارجية الأمريكية في العشرين من تموز وقد أوضح أن الحكومة الفرنسية لا تعارض قيام واشنطن بتقديم المساعدات إلى تونس، إلا أنها ترى أن هذه المساعدات يجب أن لا تُمنح حتى تنهي فرنسا المفاوضات مع تونس والمغرب، وعلى هذا الأساس يجب أن توقف الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية لكلا البلدين إلى حين استكمال معاهدات التعاون المتبادل بين فرنسا من جهة وتونس والمغرب من جهة ثانية.[١٥]

ومن جانبها طلبت تونس رسميا من الإدارة الأمريكية بعض المساعدات الاقتصادية والتقنية الأمريكية، إلا أنها طلبت أن يكون ذلك عن طريق التنسيق مع الجانب الفرنسي لأن تونس لا ترغب في إحراج موقف الولايات المتحدة أمام فرنسا وعدم رغبتها في الإضرار بالعلاقات بين الدولتين، وقد كان رد المسئولين الأمريكيين أنهم من

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

حيث المبدأ مستعدون لتقديم مثل تلك المساعدة وأعلنوا أنهم سوف يقومون بإرسال بعثة رسمية لتحديد احتياجات تونس، ومن جهة ثانية طلبت الخارجية الأمريكية من سفيرها في باريس أن يوضح للمسئولين الفرنسيين أن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تتجاهل الطلبات التونسية إلى ما لا نهاية، وهو أمر قد يضر بالمصالح الأمريكية، مع التأكيد بأن واشنطن تعترف بالنفوذ الفرنسي في شمال أفريقيا عمومًا وتونس على وجه الخصوص.[١٦]

وفي إطار جهوده لتأسيس علاقات دبلوماسية مع واشنطن زار الحبيب بو رقيبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٥٦ وأجرى هناك محادثات رسمية مع الرئيس إيزنهاور ومجموعة من كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، وفي المحادثات شكر الرئيس بورقيبة نظيره الأمريكي لمساهمة بلاده بـ(٤٥,٠٠٠) طن من القمح، وتطرق بعدها النقاش إلى الثورة الجزائرية، وهنا سأل أيزنهاور بورقيبة فيما إذا كان عنده أفكار تتعلق بإيجاد حل لقضية الجزائر، أوضح الأخير أن تفكيره انصرف إلى وضع خطوط اتفاقية فرنسية مع الجزائر تستطيع الأخيرة بموجبها أن تحقق الاستقلال وخلاله وعد بورقيبة ببذل كل الجهود من أجل تحقيق تلك الغاية.[١٧]

ويبدو أن السبب الذي دفع الأخير إلى الاهتمام بقضية الجزائر يرجع إلى أن بلاده تتوسط تقريبًا بين الجزائر ودول المشرق العربي الأخرى وأبرزها مصر حيث كان الثوار الجزائريين يتلقون القسط الأكبر من إعاناتهم وأسلحتهم، وعلاوة على ذلك كان تمركز جبهة التحرير الجزائرية في تونس سببًا مضافًا ساهم في اهتمام بورقيبة بالثورة الجزائرية.[١٨] وهكذا فقد كانت مسألة إيجاد حل للمشكلة الجزائرية أمر جوهري بالنسبة للحكومة التونسية التي كانت في طور بناء الدولة.

انتقل بعدها النقاش إلى إسرائيل والصراع العربي- الإسرائيلي لاسيما وان الزيارة تزامنت مع العدوان الثلاثي[١٩] على مصر وقد أوضح الرئيس آيزنهاور أنه يرجو أن لا يكون وجود هذه "الدولة" الصغيرة في الشرق الأوسط "يفسد" العلاقات الأمريكية مع الدول الإسلامية، وفي هذا الإطار أوضح بورقيبة أن وجهة النظر التونسية فيما يتعلق بإسرائيل تختلف عن رأي معظم الدول الإسلامية ولاسيما العربية منها وأبرزها مصر وسوريا،[٢٠] ويبدو أن موقف بورقيبة من الصراع العربي الإسرائيلي مرده إلى "السياسة الواقعية" التي كان ينتهجها حيث كان يرى أن مهادنة العرب لإسرائيل مؤقتاً ما هو إلا مجرد خطوة مرحلية ريثما يتمكن العرب من استكمال قوتهم مما يمكنهم في النهاية من فرض شروطهم على إسرائيل فرضًا، ومن هذا المنطلق كانت طروحات بورقيبة لا تتوافق مع طروحات العرب الآخرين- وعلى رأسهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر- الذين اعتادوا تحدي هجمات إسرائيل وعلى هذا فإن اختلاف بورقيبة مع عبد الناصر وغيره ليس إلا خلافًا على الوسائل.[٢١] ولكن على الرغم من تلك التوجهات "المعتدلة" – إذا صح التعبير- فقد بدا واضحًا من سير المحادثات أن الولايات المتحدة لم تكن راغبة بمنح بورقيبة أي وعد لتحقيق مطالبه الخاصة بتطوير تونس لاسيما في مجال التسليح لأنها كانت تتبع سياسة عدم التدخل في ممتلكات حليفاتها.[٢٢] وعلاوة على ذلك كان المسئولين الأمريكيين يحرصون على تبديد أي شكوك لدى نظرائهم الفرنسيين من أن الولايات المتحدة ترغب بالحلول محلهم في منطقة شمال أفريقيا.[٢٣]

وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني كتب السفير الأمريكي في تونس ج. لويس جونز G. L. Jones برقية إلى وزارة الخارجية الأمريكية وقد ضمنها طلبًا تونسياً يتضمن رغبة تونس بالحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية على أن يكون ذلك " بشكل قانوني" أي عن طريق توقيع اتفاق رسمي بين البلدين وتضمن الطلب التونسي أيضًا تجهيز خمسة آلاف جندي تونسي ويزداد العدد حتى يصل إلى تجهيز عشرة آلاف جندي، وفضلاً عن ذلك أبدت تونس رغبتها في المشاركة بالترتيبات الدفاعية الغربية مع مراعاة التنسيق مع الجانب الفرنسي.[٢٤] ويبدو أن السبب الذي دفع تونس إلى تقديم تلك الطلبات يرجع إلى ضعف الإمكانيات العسكرية التونسية آنذاك، إذ لم يكن لدى تونس عند إعلان الاستقلال سوى لواء واحد من القوات الوطنية التي دُعمت بقليل من حرس الباي وهو ما جعلها تعتمد في تجهيز قواتها "المتواضعة" على فرنسا بشكل أساس وكانت تلك المسألة كثيرًا ما تتأثر سلبيًا بتطورات الثورة الجزائرية،[٢٥] وعليه كان موضوع طلب الأسلحة من الولايات المتحدة من الأهمية بمكان بالنسبة للتونسيين.

ردت الخارجية الأمريكية على ذلك بأن المساعدات الأمريكية لتونس لاسيما الاقتصادية والتقنية منها ستتخذ الصفة القانونية، أما ما يتعلق بالمساعدات العسكرية فقد تجنبت الخارجية الأمريكية الموافقة على تلك الطلبات خشية أن يؤثر ذلك على العلاقات الفرنسية - الأمريكية إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن تستمر فرنسا في مسؤولياتها بهذا الخصوص.[٢٦]

يتضح من ذلك؛ أن الولايات المتحدة كانت تتعامل مع مسألة المساعدات لتونس ولاسيما العسكرية منها بحذر وتحفظ خشية أن يؤثر ذلك على علاقاتها مع فرنسا، ويبدو أن ذلك يرجع إلى موقع فرنسا في ترتيبات الحرب الباردة التي كانت في أوجها آنذاك، إذ كان صناع القرار في واشنطن يخشون من حدوث "تصدعات" في الكتلة الغربية عموماً وفي حلف الناتو على وجه الخصوص.

موقف تونس من مبدأ إيزنهاور عام ١٩٥٧ وأثره في تطور العلاقات التونسية – الأمريكية

في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٧ أصدر الرئيس الأمريكي دوايت إيزنهاور[٢٧] Dwight D. Eisenhower (١٩٥٣-١٩٦١) مبدأه الذي عرف بأسمه "مبدأ آيزنهاور" وتضمن عرضاً لإستراتيجية أمريكية جديدة خاصة بمنطقة الشرق الأوسط ومنها وضع مائتي مليون دولار تحت تصرفه كي يستخدمها في الشرق الأوسط لتغطية مساعدات اقتصادية مخصصة لصيانة الاستقلال الوطني ولتقديم المساعدات العسكرية لأية دولة تطلبها، وفضلاً عن ذلك اقترح الرئيس الأمريكي أن تشمل المساعدات استخدام قوات الولايات المتحدة المسلحة لضمان وحماية وحدة الأراضي والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل ذلك العون ضد الاعتداءات المكشوفة التي قد تقوم بها أية دولة خاضعة للشيوعية الدولية[٢٨].

وبعد أن وافق مجلسا الكونغرس (الشيوخ والنواب) على المبدأ المذكور بقرار مشترك صدر في التاسع من آذار ١٩٥٧، أرسل الرئيس آيزنهاور جيمس ريتشارد James Richard مساعده الخاص لشؤون الشرق الأوسط والمدير السابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، في جولة شرق أوسطية، لكي يقوم بشرح أهداف المبدأ وإعلامه - الرئيس الأمريكي- عن أفضل الطرق للقبول به.[٢٩] وقد

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

شملت رحلة ريتشارد ست عشرة دولة تمتد على مساحة واسعة من منطقة الشرق الأوسط اعتباراً من باكستان وأفغانستان في الشرق إلى المغرب وتونس في الغرب، ومن تركيا واليونان في الشمال إلى أثيوبيا والسودان في الجنوب، ولم تستثنِ رحلتهِ غير مصر وسوريا، حاول خلالها ريتشارد أن يوضح مبدأ آيزنهاور لقادة تلك الدول كما حاول إقناعهم بأن مصالحهم الوطنية تتوافق مع أهداف الإدارة الأمريكية الرئيسة في تجنب الهيمنة السوفيتية، وصرف ريتشارد مبلغ مائة وعشرين مليون دولار، رصد نصفها للمساعدات الاقتصادية حيث استفادت منها بلدان عديدة[٣٠]، منها تونس.

وفيما يتعلق بتونس فقد كانت في مقدمة الدول العربية التي سارعت إلى التعبير عن رأيها والترحيب بمبدأ أيزنهاور، إذ كان الرئيس الحبيب بو رقيبة يأمل في أن يشمل المشروع دول شمال أفريقيا وذلك لأعتقاده بأن المساعدات الاقتصادية الأمريكية ستحل محل المساعدات التي كانت تقدمها فرنسا لتونس على شكل قروض سنوية والتي كثيراً ما كانت الحكومة الفرنسية تتلكأ في دفعها لتونس بحجة تأييدها للثورة الجزائرية.[٣١]

وفي الوقت الذي كان يقوم فيه جيمس رتشارد بجولته الشرق أوسطية زار تونس نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Richard Nixon وأجرى خلالها محادثات رسمية مع المسئولين التونسيين حضرها عن الجانب الأمريكي بالإضافة إلى نيكسون، جوزيف بالمر Joseph Palmer نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون أفريقيا، فضلاً عن السفير الأمريكي في تونس ج. لويس جونز، ومثل الجانب التونسي رئيس الوزراء الحبيب بورقيبة والهجري وزير الخارجية التونسية والمنجي سليم[٣٢] السفير التونسي في واشنطن، وخلال تلك المحادثات تعهد بورقيبة للولايات المتحدة الأمريكية - بحكم تزعمها للمعسكر الغربي - أن بلاده سوف لن تقبل بالشيوعية التي هي على حد قوله: "لا تعترف بمبادئنا وأفكارنا..." كما بيّن أن ذلك ليس رأي الحكومة التونسية فحسب وإنما يمثل رأي غالبية أبناء الشعب التونسي، وتطرق بعدها إلى بيان رأيه بمبدأ أيزنهاور الذي يمثل برأيه - وجهة النظر المعقولة- في الشرق الأوسط آنذاك.[٣٣]

وعلاوة على ذلك؛ أوضح الحبيب بورقيبة أن تونس أخذت على عاتقها التصدي للعقيدة الشيوعية في شمال أفريقيا، إذ أنها اضطلعت بدور المرشد لتوطيد الاستقرار والتحديث وتأييد المعسكر الغربي في ذلك الجزء من العالم، ويتضح أن القضية الجزائرية أخذت القسط الأكبر من تلك المحادثات فقد أوضح بورقيبة رغبته بإيجاد حل لها داعياً حكومة واشنطن إلى استثمار علاقاتها مع فرنسا لإيجاد الحل، لأن أي فشل في ذلك ولأي سببٍ من الأسباب سيعد دليلاً على فشل الاستقرار في الشرق الأوسط ومن ثم يعد مدخلاً مناسباً لإحلال النفوذ السوفيتي في المنطقة، وعليه دعا الولايات المتحدة إلى التدخل وبذل جهودها، وهو — في رأيه- سيمكن تونس من مقاومة الوعود "الكاذبة" للشيوعية التي تناقض توجهات الولايات المتحدة وتونس بشكل عام،[٣٤] وبيّن بورقيبة أن حل المشكلة الجزائرية ينبغي أن يقوم على مجموعة من الأسس والتي كان أبرزها إقامة انتخابات حرة مع بعض الإشراف الدولي ومن خلال تلك الانتخابات سيتمكن الشعب الجزائري من أن يقرر مستقبله بحرية تامة هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن استمرار الحرب في الجزائر يهدم كل استقرار شمال أفريقيا، فهناك ما يقرب من (٢٠٠,٠٠٠) لاجئ جزائري داخل الأراضي التونسية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الاقتصاد التونسي ويؤدي إلى حدوث المشكلات الأمنية، ويؤدي بطبيعة الحال إلى إعطاء الفرنسيين الحجة لنشر قواتهم داخل الأراضي التونسية،[٣٥] وهو الأمر الذي لا تقبل به الحكومة التونسية بأي حال من الأحوال، ومن جهة ثانية أوضح بورقيبة أن عدم حل قضية الجزائر سيؤدي إلى أضعاف العناصر المعتدلة في الحركة الوطنية الجزائرية والقادة الجزائريين المناهضين للشيوعية الذين يمكن الاستفادة منهم في تكوين تكتل مضاد للأخيرة، أما إذا استمرت الحرب فأن ذلك من الممكن أن يفسح المجال أمام العناصر المتطرفة ومن ثم توجهها نحو الاتحاد السوفيتي من أجل الحصول على المساعدات لتحقيق الاستقلال الفعلي.[٣٦]

وعلى الرغم من أن قضية الجزائر قد احتلت القسط الأكبر من تلك المحادثات، إلا انه تم بحث مسألة الاحتياجات التونسية، وإجابة عن سؤال وجهه نيكسون عن ما يمكن أن تقدمه الإدارة الأمريكية لتطوير تونس رد رئيس الوزراء بورقيبة أن بلاده لديها احتياجات كثيرة ترغب بالحصول عليها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وأعرب عن أملهِ في أن تستعجل واشنطن في تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية لتونس لتنفيذ عدد من المشروعات المتعلقة بالري والطرق والتوسع الصناعي، وقد بيّنَ بان ذلك سوف يساهم في نهوض بلاده- تونس- بشكل فعال وهكذا يمكنها من مقاومة الشيوعية التي تحاول استغلال تردي الحالة المعاشية للتونسيين في السنوات الأولى من الاستقلال، وفضلاً عن ذلك فأن تونس تحتاج إلى توطين السكان البدو التونسيين في الصحراء.[٣٧]

وفي الجولة الثانية من المحادثات طلب نائب الرئيس نيكسون من المسئولين التونسيين أن يبينوا موقفهم بصراحة من المشكلة العربية — الإسرائيلية، جاء الجواب التونسي بأن تونس لا تشارك الدول العربية في الشرق الأوسط بأن إسرائيل يجب أن تمحى نهائياً[٣٨] كما أن تونس لا تتفق مع سياسات الرئيس المصري جمال عبد الناصر(١٩٥٤-١٩٧٠) حول هذا الموضوع.[٣٩] يتضح من ذلك إنَّ المسئولين التونسيين حاولوا أن يبددوا المخاوف الأمريكية بشأن وجهة نظر بلادهم بمستقبل إسرائيل، وهو الأمر الذي كانت توليه الإدارة الأمريكية جل اهتمامها.

وبعد زيارة نيكسون إلى تونس، قدم تقريراً إلى الرئيس أيزنهاور دعا فيه إلى تقديم مساعدات اقتصادية إلى تونس لسد الباب على المساعدات العربية- المصرية- والشيوعية معاً.[٤٠] ويتضح من تلك المحادثات أن بورقيبة حاول أن يوضح للأمريكيين سياسته الواقعية فهو لم تكن لديه خطط — عدوانية- ضد "إسرائيل"، فضلاً عن رغبته في إيجاد حل نهائي للقضية الجزائرية بوصفها من العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار في شمال إفريقيا، وأخيرًا جاء إعلانه عن رغبته في محاربة الشيوعية منسجمًا مع السياسة الأمريكية آنذاك.

وبناء على تلك المحادثات والموقف التونسي المؤيد لمبدأ إيزنهاور وجه الحبيب بورقيبة دعوة رسمية إلى المبعوث الأمريكي جيمس ريتشارد لزيارة تونس والتباحث معه حول المبدأ، وقد وصل الأخير في الرابع من أيار ١٩٥٧.[٤١] وفي غضون ذلك رحب بورقيبة بالمبدأ المذكور وبالمبلغ الذي قدمته الإدارة الأمريكية كمنحه لتونس وقدره ثلاث مليون دولار أمريكي كرمز للصداقة الأمريكية - التونسية، وعلاوة على ذلك أوضح ريتشارد أنه بإمكان تونس أن تحصل على المساعدات الأمريكية في حالة حدوث عدوان أو تهديد من الشيوعية

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الدولية ، وفي معرض رده تطرق أبو رقيبة إلى القضية الجزائرية بوصفها بؤرة تجعل المنطقة عرضة وبشكل كبير للنشاط الشيوعي كما أوضح رغبته للعمل مع فرنسا لإيجاد حل لها ، ومن جانب آخر طلب أبو رقيبة أن تمارس الولايات المتحدة وبريطانيا ضغوطاً "ودية" على فرنسا لحملها على منح الاستقلال للجزائر.(٤٢)

وعلى الرغم من الطلب التونسي الصريح بخصوص قضية الجزائر فقد حاول ريتشارد أن يتملص من الإجابة على هذا الطلب وإنما بيّن انه على الرغم من تأييد حكومته لقضية استقلال تونس ، إلا أنها مهتمة في المقام الأول باحتواء الخطر الشيوعي لأن الولايات المتحدة تعد الشيوعية "اكبر خطر على حرية الناس في كل مكان.."(٤٣)

وفي وقت لاحق وفي جلسة عامة ترأسها بورقيبة حاول ريتشارد أن يوضح الملامح العامة لمبدأ إيزنهاور ، إذ أوضح انه إذا ما تعرضت تونس لهجوم من الشيوعية الدولية أو من بلد تهيمن عليه الشيوعية وطلبت تونس مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فإن الأخيرة سوف تبادر إلى تقديم تلك المساعدة في التصدي لأعمال "التخريب" ، ولكن يبدو أن بورقيبة كان مهتمًا بالحصول على المساعدات الاقتصادية لأعمار تونس وبيّن في الوقت نفسه المشكلات المتشعبة التي تواجهها بلاده الخارجة للتو من المرحلة الاستعمارية ، وعليه فقد أوضح أن الاعتمادات الفرنسية والأمريكية لا تكفي إلا لسد جزء صغير من احتياجات تونس ، فأعمار البلاد يحتاج إلى قرابة (٥٧) مليون دولار أمريكي ، وعلى الرغم من التفهم الذي أبداه ريتشارد للمشكلات التونسية إلا أنه أشار إلى أن بلاده تخصص جزء كبير من ميزانيتها لمسائل الدفاع عن العالم الحر ومن ثم فهي غير قادرة في الوقت الحاضر على تأمين كامل احتياجات تونس ، ولكن بالمقابل فأن هناك مساعٍ في الكونغرس للتوسع في تقديم مثل تلك المساعدات.(٤٤)

وفي جلسة أخرى جرى اجتماع خاص حضره الخبراء الاقتصاديون التونسيين وتمت فيه مناقشة الصعوبات الرئيسة التي تعترض تنمية البلاد ، وأعرب الأخيرين عن أملهم في أن تكون مساعدات مبدأ آيزنهاور بحجم يُمَكِّنْ تونس من بناء السدود والقيام بالتنمية الريفية وإنشاء الجامعة ، وبناء على ذلك رفض الخبراء التونسيين تأسيس أي مشروع على أساس التمويل الجزئي وأن تونس سوف لن تقوم ببناء أي مشروع ما لم يكن إجمالي المبلغ في الأفق ، وعلاوة على تلك المطالب قدم التونسيين طلبات تتعلق بتطوير الأمن الداخلي كوسائل الاتصال وسفن من اجل دوريات الكمارك ، وثلاث طائرات (هليكوبتر) ومحطة للبث الإذاعي ، كما بيّنوا عزم تونس على تأسيس أربع كتائب مشاة متنقلة ، ومن جانبه بيّن ريتشارد أن بلاده من الممكن أن تقدم معدات لتطوير جهاز الشرطة وتطوير الأمن الداخلي ، ولكن ليس لدعم الجيش.(٤٥)

وفي ختام تلك الجولة من المباحثات أوضح ريتشارد عزمه على نقل تلك المطالب إلى الرئيس أيزنهاور وختم كلامه بالقول:"أن تونس تواجه صعوبات مالية واقتصادية هائلة فكيف لبلد أن يبقى على قيد الحياة في وقت تفكر فيه فرنسا بسحب نفقات مالية كبيرة لا تزال تبذل..." ،(٤٦) وفي يوم السابع من أيار ١٩٥٧ استأنف ريتشارد اجتماعاته مع الجانب التونسي إذ قضى ساعات مع الباهي الادغم نائب رئيس الوزراء التونسي وتم خلالها مناقشة مسألة الاحتياجات التونسية.(٤٧)

وفي ختام الزيارة أوضح ريتشارد أنه سوف يلفت انتباه الرئيس أيزنهاور إلى ضرورة معالجة قضية الجزائر كونها أحد النقاط المهمة "للاختراق الشيوعي" ، وقد رد الادغم أن قيام الولايات المتحدة بتقديم المساعدات لتونس سوف يشجع الوزراء الذين لا يؤيدون بورقيبة بموقفه المناصر للولايات المتحدة ، ومن جانبه أوصى جونز ، السفير الأمريكي ، في تونس بتلبية احتياجات تونس لاسيما في مجال الأمن الداخلي وبعض المعدات التقنية لتطوير البلاد.(٤٨)

ويبدو أن الحبيب بورقيبة لم يكن مقتنعاً بمبلغ المساعدات الذي قدمه ريتشارد لتونس ، وقد عبرَ عن ذلك في خطابه الأسبوعي الذي ألقاه في التاسع من أيار ١٩٥٧ إذ أعرب عن أمله في أن تكون تلك المساعدات الضئيلة كمرتكز وبداية لمساعدات اكبر في المستقبل لا سيما وأن الحكومة التونسية تؤمن بالمبادئ التي من أجلها صيغ مبدأ آيزنهاور وهو محاربة الشيوعية.(٤٩) ويظهر أن ذلك كان سبباً في توقيع اتفاق بين الحكومتين التونسية والأمريكية في الخامس عشر من أيار من العام نفسه يقضي بمنح تونس معونة مالية قدرها خمسة ملايين دولار تقدم على شكل بضائع أمريكية تبيعها الحكومة التونسية لحسابها الخاص مع فوائدها.(٥٠)

ونظرًا للدعم الذي كانت تقدمه تونس للثوار الجزائريين بشكل مباشر وغير مباشر قامت فرنسا بقطع المعونة المالية التي كانت تقدمها لتونس بموجب ما نصت عليه اتفاقية الاستقلال والبالغة احد عشر مليار ومائة مليون فرنك فرنسي سنوياً ، كما سنت قانوناً أعطت لنفسها فيه الحق بتعقب الثوار الجزائريين في الأراضي التونسية وهو ما أدى في النهاية إلى حدوث اشتباكات بين الجيشين التونسي والفرنسي على الحدود التونسية - الجزائرية.(٥١) رد بورقيبة على تلك الاجراءات الفرنسية ، بالإعلان في الرابع والعشرين من أيار خروج بلاده من الاتفاق الاقتصادي والمالي والكمركي المعقود بين تونس وفرنسا منذ عام ١٩٥٥.(٥٢)

كان موضوع تعليق فرنسا لمساعدتها الاقتصادية لتونس في العشرين من أيار ١٩٥٧ موضع اهتمام الجانب الأمريكي ، فقد بعث راونتري Rountree مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب أسيا وشؤون أفريقيا إلى وكيل وزارة الخارجية هيرتر Herter - الذي كان يعتزم اللقاء مع المنجي سليم السفير التونسي في واشنطن - وقد كان الموضوع المزمع مناقشته هو مسألة تعليق المساعدات الفرنسية لتونس وفي تلك البرقية أبدى راونتري قلقه من المشكلات التي قد تسببها عملية تعليق المساعدات الفرنسية ، وأن قطع العلاقات بين البلدين غير مرغوب فيه سياسيًا ، إذ أن من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أحداث نوع من التقارب بين البلدين ، وأخيرًا زوده بجملة توصيات منها أن يتم التوضيح للمسؤولين التونسيين بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا علم لها بخطة فرنسا لتعليق مساعداتها لتونس ، وأن قطع المعونة الفرنسية عن تونس وبشكل مفاجئ سوف يشكل خطرًا على الاقتصاد والاستقرار التونسيين ، كما عبر راونتري عن — أسفه - للقرار الفرنسي ، وأمل أن تعيد فرنسا النظر في هذا القرار واستئناف تقديم المساعدات في ظل ظروف تتماشى مع السيادة والكرامة التونسية ، وأخيرًا ينبغي التوفيق بين صداقة واشنطن لفرنسا بوصفها حليف ضد الشيوعية الدولية وبين الصداقة الأمريكية لتونس.(٥٣)

وفي برقية من وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في تونس ، أوضحت البرقية أن الخارجية الأمريكية لا تعلم الوقت الذي سوف تنتهي فيه مسألة تعليق المساعدات الفرنسية لتونس وعليه فأن من مصلحة واشنطن تشجيع التعاون في تونس وفرنسا ، وفضلاً عن ذلك طلبت الخارجية الأمريكية من السفير أن يوضح لبورقيبة أن واشنطن

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

تدعم استقلال بلاده وترغب برؤية تونس دولة قوية ومستقرة اقتصاديًا وسياسيًا ، وفضلاً عن ذلك بينت البرقية استعداد الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة تونس وفي كل الأحوال ولكن تلك المساعدة ينبغي أن لا تكون بديلاً للعلاقات الفرنسية مع تونس لذلك فأن الخارجية تسعى لإقناع فرنسا بالعدول عن قرار تعليق مساعداتها لتونس.[٥٤]

تمخضت المباحثات التونسية - الأمريكية والتي تزامنت مع تعليق المساعدات الفرنسية لتونس عن التوصل عقد اتفاق تونس— أمريكي للتعاون التجاري في الثلاثين من حزيران ١٩٥٧ نص على منح تونس إعانة مالية قدرها (٥,٥) مليون دولار أمريكي للمساعدة في مشروعات التنمية في تونس ، كما منحت الولايات المتحدة الأخيرة مبلغ ستة ملايين ونصف مليون دولار أمريكي ،[٥٥] وقد سدت المساعدات الأمريكية العجز في الميزانية التونسية الذي سببه قطع فرنسا المساعدة المالية التي نصت عليها اتفاقية الاستقلال.[٥٦]

ويبدو أن السبب الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تقديم تلك المعونات هو رغبتها في منع تونس من التوجه إلى الكتلة الشرقية وهو ما سيؤدي بطبيعة الحال إلى فقدان واحداً — بورقيبة - من ابرز الموالين للسياسة الغربية في شمال إفريقيا ومن ثم يفتح الباب على مصراعيه أمام الشيوعية ، وهو الأمر الذي لم تكن لترضى به واشنطن بأي حال من الأحوال ، ومن جهة ثانية كانت الإدارة الأمريكية ترغب باستخدام تونس كوسيط لإنهاء الثورة الجزائرية ، إذ كان صناع القرار في واشنطن يعتقدون أن استمرار الحرب في الجزائر يستنفد إمكانيات فرنسا الاقتصادية والعسكرية ومن ثم يؤدي إلى استنزاف إمكانيات حلف الناتو ،[٥٧] فقد كانت فرنسا تقوم بتحويل أعداد كبيرة من قواتها العسكرية من قواعد الحلف إلى الجزائر وهي محملة بأرقى ما أنتجته المصانع الحربية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي انكلترا ، وقد كانت تستند في ذلك إلى المادة الرابعة من ميثاق حلف الناتو التي تنص على أن "الحلف يجتمع كلما بدا لواحد من إطرافه أن سلامة ترابه الوطني واستقلاله السياسي أو أمنه مهدد" ، وبموجب هذه المادة عدت فرنسا ما يحدث في الجزائر "اعتداءاً" على ترابها الوطني ومن ثم عملت على استغلال إمكانيات حلف الناتو في ضرب الثوار الجزائريين.[٥٨] ولما كان الحلف المذكور مكرساً لمقاومة الشيوعية الدولية فقد كان ذلك موضع قلق و"إزعاج" شديدين بالنسبة للأمريكيين.

وفي يوم الخامس والعشرين من تموز ١٩٥٧ صوتت الجمعية التأسيسية التونسية لصالح إلغاء الملكية وإعلان إنشاء الجمهورية وتم انتخاب الحبيب بورقيبة ليكون أول رئيس جمهورية لتونس ،[٥٩] وبناء على ذلك طلب السفير التونسي في واشنطن من وزارة الخارجية الأمريكية يوم السادس والعشرين من تموز الاعتراف بالنظام الجديد في تونس وفي يوم الثلاثين من الشهر نفسه نقل السفير جونز رسالة إلى صادق المقدم ،[٦٠] وزير الخارجية التونسية ، اعتراف بلاده بهذه الترتيبات الجديدة في تونس ،[٦١] وهو ما يشير إلى اهتمام حكومة واشنطن بالتطورات السياسية في تونس.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة تسليح تونس

كان موضوع تسليح الجيش التونسي من النقاط المهمة التي أخذت حيز في العلاقات التونسية — الأمريكية إبان المدة موضوع البحث ، فقد قدَّرَ المسؤلون التونسيون منذ مرحلة مبكرة حاجة قواتهم إلى الأسلحة الحديثة ، وقد — رأينا- كيف تقدمت الحكومة التونسية بطلبات للحصول على الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية غير أن الأخيرة لم تكن راغبة بمنح بورقيبة أي وعد لتحقيق مطالبيه الخاصة بمجال التسليح لأنها كانت تتبع سياسة عدم التدخل في ممتلكات حليفاتها وفضلاً عن ذلك كانت خشية الأمريكيين نابعة من الخوف من أن يستخدم ذلك السلاح ضد حليفتها — فرنسا- في الجزائر.[٦٢] وهكذا ظل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من بيع الأسلحة إلى تونس محكومًا بعدم رغبتها في عدم استخدام الثوار الجزائريين للأسلحة الأمريكية وتجنب إغضاب الجانب الفرنسي.

وعلاوة على ذلك ؛ فإن من الأسباب المحتملة لعدم استعداد واشنطن لتزويد تونس وغيرها من بلدان الشرق الأوسط ، بالأسلحة هو التعنت البيروقراطي في الدوائر الرسمية الأمريكية ، إذ يشير أحد المحللين إلى أن هناك صراعًا بين البيروقراطيات التي تسيطر على الميدان الواسع للشؤون الخارجية ، فالصراع بين وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون والاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي وبين مؤسسة الرئاسة في البيت الأبيض غالبًا ما يؤدي إلى تعطيل بعض السياسات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ،[٦٣] وعلى سبيل المثال فقد أدت المشكلات الإدارية في أروقة دوائر صنع القرار في واشنطن إلى تعطيل بعض صفقات الأسلحة المصرية الأمريكية وأدت في النهاية إلى اتجاه مصر ومن ثم سوريا للحصول على الأسلحة من الكتلة الشرقية.[٦٤]

وهكذا ؛ وعلى الرغم من المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الولايات المتحدة لتونس إلا أنها ظلت تماطل بمسألة المساعدات العسكرية ، فعلى اثر تكرار حوادث اجتياز القوات الفرنسية للحدود التونسية - الجزائرية وحدوث اشتباكات مسلحة بين الدولتين ، طلبت تونس من واشنطن أسلحة لتأمين حدودها وفي هذا السياق أوضح صادق المقدم أن احتياجات تونس ليست كبيرة وعليه إذا استمر الغرب بالامتناع عن تزويد تونس بما تحتاج إليه من أسلحة فمن الممكن أن تلجأ تونس إلى مكان أخر ،[٦٥] ويعني بذلك الكتلة الشرقية ومصر.

وفي برقية من الوزير دالاس إلى السفارة في تونس أوضح أن الإدارة الأمريكية تشعر بقلق عميق من تدهور العلاقات الفرنسية - التونسية وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من شمال أفريقيا ، وعلاوة على ذلك بيّنَ حرصه على استقرار تونس ولتحقيق هذا الهدف فان واشنطن لديها قدر كبير من المساعدات الاقتصادية لتونس وقد حصلت الموافقة مؤخرًا على منح تونس احتياجات الأمن الداخلي ، ومقابل ذلك طلب الوزير من السفير أن يكلم بورقيبة من أجل ضبط النفس هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أوضح أن واشنطن مهتمة بالتصريح التونسي المتضمن الحصول على الأسلحة في مكان آخر إذا لم توفره الدول الغربية وهو الأمر الذي قد يشجع السوفيت على التدخل في المنطقة .[٦٦] لاسيما وأن الأخيرين كانوا مستعدين لاتخاذ مثل تلك الخطوة.

ومن جانبه أوضح بورقيبة أنه متفهم لوجهة النظر الأمريكية وأنه وحكومته متفهمون أن السبب الذي يمنع الولايات المتحدة من إمداد تونس بالسلاح هو سبب سياسي ، وفضلاً عن ذلك فهو يفهم الأسباب الخاصة بالتضامن مع فرنسا ، ولكنه من جانب آخر أوضح أنه اختار أن يتخذ صف الغرب عمومًا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا ، ولكن بالمقابل من حق التونسيين أن يسألوا "ما هي الفوائد التي تأتي لهم من هذا التوجه" فهم يحتاجون إلى السلاح لحماية بلادهم ويحتاجون إلى تنمية الاقتصاد وعليه فأن تونس والحالة تلك مضطرة للتوجه إلى مكان

دورية إلكترونية. محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

أخر.[٦٧] لاسيما مع استمرار تدخلات فرنسا وضغوطاتها من أجل منع الدول الغربية الأخرى -مثل ايطاليا وبلجيكا- من تقديم الأسلحة لتونس ، وعليه تسأل بورقيبة عن الأسباب التي تمنع الدول الغربية من دعم تونس ، هل تخشى الأخيرة من استخدام تلك الأسلحة لدعم ثوار الجزائر ؟ وأستدرك بورقيبة موضحًا أن ذلك لا يمكن أن يحدث لأن الحكومة التونسية ستحتفظ بسجلات دقيقة للأسلحة والمعدات ويُحَمّلْ كل جندي مسؤولية كاملة عن السلاح الذي بحوزته ، وهكذا تعهد بورقيبة بشكل صريح بعدم استخدام ثوار الجزائر لتلك الأسلحة.[٦٨]

وفي إطار المساعي الأمريكية لإيجاد نوع من التقارب بين تونس وفرنسا ولتجنب الطلبات التونسية — المحرجة- بشأن التسليح ، بعثت الخارجية الأمريكية برقية إلى كريستيان بينو ، وزير الخارجية الفرنسية ، وفيها عبر دالاس عن قلقه العظيم إزاء التدهور السريع في العلاقات التونسية — الفرنسية ، إذ أنه يخشى أنه "ما لم تتخذ خطوات فعالة على الفور فأننا من الممكن أن نواجه الوضع في تونس وسيصبح خطرًا جسيمًا على مصالح فرنسا والولايات المتحدة والغرب عمومًا..." [٦٩]. عرج بعدها دالاس إلى أن منشأ الخلاف بين تونس وفرنسا وهو الخلاف حول قضية الجزائر وعليه ينبغي حسم الأخيرة ، ومن جانب آخر طلب دالاس من نظيره الفرنسي ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استمرار بقاء تونس ضمن المعسكر الغربي.[٧٠] فقد كانت الإدارة الأمريكية تخشى من توجه تونس للحصول على الأسلحة من دول تابعة للاتحاد السوفيتي ، وعبر دالاس عن ذلك بصراحة حين بيّن أن التشدد الفرنسي في مسألة تجهيز الجيش التونسي بما يحتاج إليه من أسلحة من شأنه أن يجعلها تحاول الحصول عليها من الكتلة الشرقية التي لم تكن بحاجة إلى المزيد من الإقناع من أجل القيام بهذا الدور ، وعلى الرغم من هذه التحذيرات الأمريكية إلا أن دالاس أوضح بشكل جلي بأن بلاده تعترف بالمسؤولية والدور التاريخي لفرنسا في هذه المنطقة المهمة من العالم —شمال أفريقيا- وعليه أعرب عن أمله في أن تحاول فرنسا حل هذه المشكلة بشكل سريع لاسيما مسألة تجهيز الجيش التونسي مع أخذ ضمانات من الحكومة التونسية بعدم تهريب تلك الأسلحة إلى خارج تونس ويعني بذلك إلى الثوار الجزائريين.[٧١]

وفي السابع عشر من أيلول عام ١٩٥٧ أجريت محادثات في واشنطن حضرها عن الجانب الأمريكي وزير الخارجية الأمريكية وعدد من كبار وزارة الخارجية الأمريكية ومن الجانب التونسي المنجي سليم السفير التونسي في الولايات المتحدة الأمريكية والسيد المستيري ممثل تونس في الأمم المتحدة ، وهنا أوضح السفير التونسي أن هناك انتهاكات متزايدة على الحدود التونسية من قبل القوات الفرنسية وبأن تلك ليست حوادث معزولة ولكنها سياسة متعمدة وأوضح السفير أن القوات الفرنسية قصفت القرى التونسية بالمدفعية والطائرات ، وعليه فأن الحكومة التونسية لا يمكن لها السماح باستمرار هذا الوضع لأن ذلك من الممكن أن يؤدي إلى حدوث حرب بين الدولتين ، وفضلاً عن ذلك كرر السفير التونسي رغبة بلاده في الحصول على الأسلحة الأمريكية إلا أن دالاس طالب التونسيين بضبط النفس للحيلولة دون تردي الأوضاع هناك.[٧٢]

واستكمالاً للجهود الأمريكية لحل الأزمة الفرنسية - التونسية فقد أرسل جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية برقية إلى نظيره الفرنسي ، عن طريق السفارة الأمريكية في باريس وفيها أوضح دالاس أهمية تونس في السياسات الغربية ، إذ أن مصلحة الغرب تتطلب تحقيق اكبر قدر من العلاقات مع تونس ، ومن جانب آخر فأن —بحسب دالاس- من حق فرنسا أن تقوم بمراقبة كميات الأسلحة التي تدخل تونس لكيلا تستخدم ضدها في الجزائر ، كما بيّن انه يقدر مقدار القلق الذي تشعر به فرنسا حيال تقديم الأسلحة لتونس إذ أنها تريد ضمانات كافية تتعلق بعدم استخدامها ضد الفرنسيين والجزائر وقد أوضح الوزير دالاس أنه استلم تعهدات قاطعة من بورقيبة تعهد فيها بعدم استخدامها من الثوار الجزائريين وإنما لأغراض الدفاع المشروع عن النفس.[٧٣]

ويتضح من ذلك ؛ أن الولايات المتحدة أصبحت لا تعارض مسالة حصول تونس على الأسلحة خشية تحولها إلى الشرق ، ويظهر من أحد البرقيات أن المسئولين الأمريكيين اجروا اتصالات مع الحكومات الأوربية المختلفة لتحقيق تلك الغاية وبيّنت البرقية إمكانية أن تؤتي تلك السياسة ثمارها في المستقبل القريب ، وإذا لم يحدث ذلك فأن الولايات المتحدة ستفكر بإيجاد وسيلة جديدة لحل هذه المشكلة.[٧٤] وافترض دالاس أنه لن تكون هناك صعوبة لدى الحكومة التونسية لإعطاء ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق باستخدام الأسلحة التي سيتم طرحها أو تقديمها لتونس في الحالات التي تستخدمها الإدارة الأمريكية عند توريد الأسلحة إلى أي دول أجنبية ، وتلك الضمانات تتمثل بعدم استخدام الأسلحة إلا لأغراض الدفاع المشروع عن النفس وانه لا يتم تحويلها إلى دوله أخرى دون الحصول على موافقة من الحكومة الأمريكية.[٧٥] ولما كانت الأخيرة تواجه ضغوطات من تونس فيما يتعلق بتزويدها بالأسلحة لحماية الأمن الداخلي فأن واشنطن تطلب من فرنسا أن تسمح لتونس بالحصول على تلك الأسلحة من مصادر أوربية غربية مقابل إعطاء ضمانات مناسبة فيما يتعلق باستخدامها وعدم تسربها إلى الجزائر.[٧٦]

وفي السادس والعشرين من أيلول ١٩٥٧ أجريت محادثات في واشنطن وحضرها عن الجانب التونسي السفير في واشنطن المنجي سليم ، والحبيب بو رقيبة الابن ،[٧٧] في حين ترأس الجانب الأمريكي جوزيف بالمر ،نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون أفريقيا ، وفي بداية اللقاء أعرب الأخير عن أمله في أن يسود الهدوء في المنطقة وكذلك عودة العلاقات التونسية- الفرنسية ، ثم ذهب إلى القول أن واشنطن تعترف باحتياجات تونس من الأسلحة لضمان حماية أمنها الداخلي ، وفضلاً عن ذلك بيّنَ أن هناك تقارير وردت من القاهرة تشير إلى أن تونس طلبت الأسلحة من مصر ،[٧٨] ومن جانبه شدد المنجي سليم على الضرورة الملحة لمسألة حصول بلاده على الأسلحة والمساعدات التقنية في ضوء استمرار "العدوان" من جانب القوات العسكرية الفرنسية على الأراضي التونسية وأكد أن الوضع الراهن لا يسمح للحكومة التونسية تأجيل برنامجها التسليحي أو تطويره تدريجيًا ، تطرق بعدها إلى الضمانات التي من الممكن أن تمنحها تونس للغرب حول طريقة استخدام تلك الأسلحة والمحافظة عليها ، أما بخصوص مسألة الحصول على الأسلحة من مصر أوضح سليم أنها عبارة عرض من الأخيرة كهدية لتونس ، وأن الأخيرة لحد الآن بين الرفض والقبول ولكن من جانب أخر أنها- تونس- لا يمكن أن ترفض هدية مجانية من دولة صديقة لاسيما مع امتناع الغرب عن تقديم الدعم لها في هذا المجال.[٧٩] وانطلاقًا من رغبة الولايات المتحدة في إبقاء تونس بعيدة عن مصر فقد أوضح بالمر أن هناك بعثة أمريكية ستصل إلى تونس في الخامس عشر من تشرين الأول ١٩٥٧ ، ومن بين المسائل التي يتعين دراستها هو النظر في احتياجات تونس المختلفة وأهمها الأسلحة.[٨٠] وعلى الرغم من الجهود الأمريكية لحل المشكلة بين فرنسا وتونس فقد استمر الموقف الفرنسي الرافض لمسألة بيع الأسلحة اللازمة لتونس ، وفضلاً عن ذلك فقد امتنعت ايطاليا وبلجيكا عن تقديم الأسلحة للأخيرة

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

بدون الحصول على موافقة مكتوبة من فرنسا ، وهو الأمر الذي زاد من خشية واشنطن من احتمالية تحول تونس إلى الشرق للحصول على ما تريد.[٨١] ولمنع حدوث ذلك جرت محادثات في الأول من تشرين الأول عام ١٩٥٧ بين الجانبين الفرنسي والأمريكي لحل المشكلات العالقة بين تونس وفرنسا وكذلك لبحث مسألة طلبات الأسلحة التونسية ، وخلالها عبر الجانبان عن قلقهما العميق من احتمالية توجه تونس نحو الاتحاد السوفيتي للحصول على الأسلحة.[٨٢]

وفي الوقت الذي كانت فيه المباحثات مستمرة بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن تونس عقدت الولايات المتحدة مباحثات مع الجانب التونسي وخلالها بين الباهي الادغم وزير الدولة لشؤون التنسيق والدفاع عن تونس "إن تونس بعيدة عن النزعة القومية المتطرفة التي تتمثل بكراهية الأجانب... " إن كل ما تريده تونس هو أن تكون العلاقات مع فرنسا على أساس المساواة وقد حاول التونسيين توضيح ذلك منذ اليوم الأول من استقلالهم.[٨٣] تطرق بعدها الادغم إلى قضية الجزائر حيث أوضح أن فرنسا لا توجد لديها نية حقيقية لحل هذه المشكلة ، وأضاف أن تونس والمغرب المستقلتين قد توجهتا إلى العالم الحر- ويعني بذلك المعسكر الغربي- وفي حالة استقلال الجزائر فأنها سوف تسلك الطريق نفسه ، وفي أطار ذلك أشار الادغم موضحاً أن الجزائر تحصل على الإعانات من مصادر أخرى ، فتونس تبذل جهود حثيثة من أجل عدم تسرب الأسلحة إلى الثوار الجزائريين ولكن يبدو أن هناك بعض الأسلحة تتسرب عن طريق الأماكن الوعرة التي لا تستطيع الحكومة التونسية السيطرة عليها.[٨٤]

وهنا تطرق الباهي الادغم إلى نقطة مهمة جدًا حاول فيها أثارة الجانب الأمريكي ، وهي انه في الوقت الذي كانت فيه الحدود التونسية تتعرض للاعتداءات من القوات الفرنسية كانت أخبار صفقات الأسلحة التشيكية إلى مصر وسوريا تصل إلى البلاد وهو أمر يجعل التونسيين يفكرون كيف سيكون موقف حكومتهم في هذه الظروف ، من جانبه بين وزير الخارجية دالاس أن الإدارة الأمريكية تقدر هذا الوضع وبين أن هناك عددًا من الدول الغربية ومنها ايطاليا واسبانيا التي لديها استعداد لتزويد تونس بالأسلحة ولكن فرنسا متخوفة من احتمالية وصول هذه الأسلحة إلى الجزائريين ، ومن جانب آخر أشار الوزير الأمريكي إلى أن هناك معلومات نَمَتْ إلى علم الحكومة الأمريكية مؤداها أن مصر قد بينت استعدادها لتقديم كميات من الأسلحة لتونس ، رد الادغم أن الحكومة التونسية قبلت بالعرض المصري على اعتبار أنه هديه رمزية رغبة من تونس لتعزيز أواصر الصداقة مع الدول العربية ، إلا أنه من ناحية ثانية أوضح أن بلاده متمسكة بعلاقاتها مع العالم الغربي.[٨٥]

وبناء على تلك المعطيات بعثت الخارجية الأمريكية ببرقية إلى سفارتها في باريس طلبت خلالها من السفير الطلب من الحكومة الفرنسية ضرورة تزويد تونس بالأسلحة فضلاً عن أهمية حل المشكلات العالقة بين الدولتين ، لأنه في حالة امتناع الدول الغربية ولا سيما فرنسا عن تزويد تونس بما تحتاج إليه فإن واشنطن ستجد نفسها ملزمة بإعطاء الأخيرة إمدادات من هذا القبيل ، ولكنه بيّن أن الأمريكيين يأملون أن يكون ذلك عن طريق فرنسا وإذا كان الجواب "لا" فمن ايطاليا وبلجيكا وغيرها من الدول الغربية أو حتى الدول غير الأعضاء في حلف الناتو مثل السويد وسويسرا ، وقد بين دالاس انه اوعز إلى السفارات الأمريكية في عواصم تلك الدول لمعرفة إمكانية القيام بذلك وأن يكون ذلك بدون تأخير ، لأن "أي تأخير سوف يؤدي إلى تفاقم الأزمة ويؤدي بالنهاية إلى تعقيد المسألة.."[٨٦].

واستكمالاً للمساعي الأمريكية لإيجاد حل لمشكلة تسليح تونس جرت في واشنطن مباحثات مع الجانب البريطاني حضرها السفير البريطاني هناك هارولد كاشيا Harold Caccia ومن الجانب الأمريكي جون فوستر دالاس وكبار المسؤولين في الخارجية الأمريكية ويبدو أنه كان هناك ثمة اتفاق مسبق بين الجانبين حول أهمية تزويد تونس بما تحتاج إليه من الأسلحة لأن من حقها -على اعتبار أنها عضوًا في الأمم المتحدة- إن تتمتع بحق الدفاع المشروع عن النفس بموجب المادة (٥١)[٨٧] من ميثاق الأمم المتحدة [٨٨] كما بين دالاس أن واشنطن قلقة من استغلال السوفيت لتلك الظروف للحصول على موطئ قدم في هذا المكان الحيوي من العالم وأوضح —أنه -كان دائمًا يعتقد أن أفريقيا هي الخلفية الطبيعية لأوربا وهي تحتوي على المواد الخام والفرص المتاحة للاستثمار وما إلى ذلك من المصادر التي يمكن أن تبقي أوربا قوية وحيوية ، لأن الخسائر في شمال أفريقيا من شأنها أن تعرض للخطر ليس فقط أوربا بالمعنى الاستراتيجي وإنما من المرجح أن يؤدي ذلك إلى فقدان للقارة الإفريقية بأسرها ، وهو ما لا تقبله الولايات المتحدة.[٨٩]

يتضح من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تولي منطقة شمال أفريقيا أهمية خاصة وذلك لضمان بقاء المنطقة وموارادها متاحة للولايات المتحدة وحلفاءها ، ومنع امتداد النفوذ السوفيتي والأيديولوجية الشيوعية إليها ، وأخيرًا ضمان ارتباط بلدان المغرب العربي بسياسات العالم الغربي.[٩٠]

وفي الخامس من تشرين الأول كتب راونتري ، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب أسيا وشؤون أفريقيا ، مذكرة إلى وزير الخارجية الأمريكية وهي عبارة عن تقييم للوضع التونسي ، وفيها أوضح الأخير أن بورقيبة ونظرًا لحالة اليأس التي وصلت أليها تونس بسبب إحجام الدول الغربية عن تقديم الأسلحة لها فإنه اضطر إلى الإعلان في خطاب جماهيري أنه سيكون هناك أسلحة بيد التونسيين في نهاية شهر تشرين الأول ١٩٥٧ ، وبيّن أن السبب يرجع إلى الضغوطات التي تعرض لها بورقيبة من الرأي العام التونسي ومن الدعاية المصرية في وقت تزداد فيه الأسلحة السوفيتية لكل من مصر وسوريا ، لذلك أوضح راونتري أنه لكي يتسنى للولايات المتحدة المحافظة على تونس فأنه ينبغي المسارعة إلى تقديم شحنة من الأسلحة إلى تونس وبشكل رمزي.[٩١]

كما نقل راونتري إلى الوزير دالاس وجهة نظر سلوين لويد Sloyn Lowed وزير الخارجية البريطانية حيث بيّن أن الأخير يرى أن من مصلحة الغرب هو حصول تونس على الأسلحة إذ انه لا ينبغي أن يوضع بورقيبة في موقف يحتم عليه أن يختار بين أن يطلب الأسلحة من الكتلة الشرقية وبين الرضوخ للشروط الفرنسية وعليه لا بد من تقديم الأسلحة لتونس مع مراعاة السرية وبدون الالتزام بالنوع أو بمواعيد التسليم ، كما أوضح — لويد - ضرورة أخبار الجانب الفرنسي وإقناعه بأهمية ذلك وفضلاً عن ذلك إقناع ايطاليا وبلجيكا لتقديم الأسلحة لتونس ، وفي ختام المذكرة أوصى راونتري أنه يجب إجابة الطلبات التونسية قبل يوم الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٩٥٧ وأوضح أن سبب تحديد هذا التاريخ لأنه يسبق حديث بورقيبة الأسبوعي والذي يبث على عامة الشعب وذلك لتجنب إحراجه ، ويتم بعدها التفاوض مع تونس حول أنواع وكميات الأسلحة ليتم بعدها إرسال شحنة رمزية من الأسلحة قبل نهاية شهر تشرين الأول ، كما نصح بأهمية استمرار المساعي البريطانية —الأمريكية لدى فرنسا لتحقيق أعلى قدر من التعاون في هذا المجال.[٩٢] وبالفعل اجتمع وزيري خارجية البلدين (الولايات المتحدة وبريطانيا) واتفقا على

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

معالجة الوضع التونسي ولكن نقطة الخلاف كانت تكمن في أن الأمريكيين كانوا لا يريدون إعلام الفرنسيين في حين أن وجهة نظر بريطانيا هو ضرورة إعلام الجانب الفرنسي ، وعلى أية حال تم إقرار خطة أمريكية – بريطانية مشتركة تتعلق بإبلاغ فرنسا بتزويد تونس بالأسلحة لأنه على حد قولهما "من الخطأ التقاعس عن إيجاد حل للمشكلة بين فرنسا وتونس..."[٩٣].

وبناء على ما اتُفقَ عليه بين بريطانيا والولايات المتحدة بشأن إعلام الجانب الفرنسي فقد جرى اجتماع في واشنطن مع السفير الفرنسي هيرف الفاند Herve Alphand وخلالها بيّنَ الأمريكيين ، أنه لا يزال لديهم أمل في قيام فرنسا بحل المشكلة العالقة مع تونس وذلك بتقديم شحنة أسلحة رمزية إلى الأخيرة قبل نهاية شهر تشرين الأول ، وبخلاف ذلك فأن واشنطن ترى نفسها وبريطانيا ملزمتان باتخاذ مسعىً جاد للمحافظة على الوجود الغربي في شمال أفريقيا.[٩٤]

ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إثارة ردة فعل قوية لدى الجانب الفرنسي إذ بين السفير الفاند ضرورة إجراء مباحثات معمقة مع حكومته وبيّنَ أن "فرنسا تؤمن بالتحالف مع الولايات المتحدة ولكنها لا تقبل فكرة التعرض لمصالحها عمداً في مسألة حيوية كمسألة تونس..."[٩٥] وفي الختام تساءلَ السفير عن قدرة الإدارة الأمريكية على تقديم ضمانات تتعلق بعدم وصول تلك الأسلحة إلى الثوار في الجزائر ، وطلب من الجانب الأمريكي انتظار التعليمات من الحكومة الفرنسية وطلب تحديد موعد للاجتماع يوم الثامن عشر من تشرين الأول.[٩٦]

وبالفعل حدث هذا الاجتماع وخلاله بيّن السفير الفاند أنه متفق تمامًا مع الجانب الأمريكي على أن تأخير حصول تونس على الأسلحة من شأنه أن يؤدي إلى التدخل الشيوعي في المنطقة ، ولكنه من جانب آخر حبذ تأخير موضوع الأسلحة إلى تونس حتى تشكيل الحكومة الفرنسية الجديدة ، لأن القيام بهذه الخطوة قبل تشكيل الحكومة المذكورة سوف يعطي انطباع بأنه ليس هناك اتفاق في حلف شمال الأطلسي وعليه طلب الفاند إرجاء تقديم المساعدة لتونس مع إعطاء تأكيد بأن أول موضوع سوف تتخذه الحكومة الفرنسية هو الموضوع التونسي ، ومن جانبه أشار دالاس أنه ليس في نية الإدارة الأمريكية إحراج الموقف الفرنسي هناك إلا أنها تريد منع "الانهيار الكارثي" ، ثم أوضح دالاس أن ما أزمعت واشنطن على القيام به لا يعدو كونه "إجراء رمزي" ،[٩٧] وعلى الرغم من الإلحاح الفرنسي بشأن تأجيل الخطة الأمريكية بشأن تونس ، إلا أن دالاس أصر على موقف حكومته وهو عدم تأخير الموضوع لأن ذلك من شانه أن يؤدي إلى تدخل الجانب الشيوعي إذ : "لا يمكننا أن نقف جانبًا ونسمح لهذا أن يحدث لمجرد أن الحكومة الفرنسية لا يمكنها أن تعمل شيء..."[٩٨] لذلك فان أخر موعد للفرنسيين هو الثالث والعشرين من الشهر المذكور وبخلافه سوف تمضي الولايات المتحدة قدماً في ما اتفقت عليه مع الحكومة البريطانية.[٩٩]

قرنت الإدارة الأمريكية القول ، بالفعل ففي يوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الأول عام ١٩٥٧ قدمت عرضاً إلى تونس يتضمن تزويدها بالأسلحة ووعدت بتسليم أول شحنة من تلك الأسلحة يوم الثاني عشر من تشرين الثاني من العام المذكور ، وهي أسلحة بقيمة ستون ألف دولار أمريكي بما في ذلك رسوم النقل ، وطلبت الخارجية الأمريكية من تونس إحاطة الموضوع بالسرية التامة ريثما يتم تسلم تلك الأسلحة.[١٠٠] حظي العرض الأمريكي بترحيب بالغ من الجانب التونسي ، ومن جانبها فقد أوضحت الخارجية الأمريكية ضرورة أن تحصل تونس على الوسائل الضرورية للدفاع المشروع عن النفس.[١٠١]

أما عن ردة فعل الحكومة الفرنسية على هذه الخطوة الأمريكية فقد اتسمت بتقديم احتجاج شديد اللهجة إلى هاوتن Houghton السفير الأمريكي في باريس إذ عدت ذلك العمل الأمريكي "عملاً غير ودي..."[١٠٢] ومن جانب آخر طلبت الخارجية الفرنسية تأخير تسليم الأسلحة لتونس لمدة ثلاثة أيام ريثما يجتمع مجلس الوزراء الفرنسي الجديد ، فإذا كان الجواب ايجابي فإن فرنسا سوف تتبنى إيجاد حل لموضوع تونس ، أما إذا كان الجواب سلبي فإن من حق الولايات المتحدة أن تتخذ الإجراء الذي تراه مناسبًا.[١٠٣]

شهد يوم الحادي عشر من تشرين الثاني كثرة البرقيات التي بودلت بين وزارة الخارجية الأمريكية وبعثاتها الدبلوماسية العاملة في أوربا أو في تونس وبالعكس ، وذلك لأنه اليوم الذي يسبق التاريخ الذي حددته الإدارة الأمريكية لإرسال شحنة الأسلحة لتونس ، ومن تلك البرقيات ، البرقية التي أرسلها السفير الأمريكي في تونس ، إذ أوضح فيها أنه التقى صادق المقدم ، وزير الخارجية التونسية ، وهنا أوضح الأخير أن مصر أعطت الضوء الأخضر بشأن تقديم الأسلحة لتونس كما بيّنَ أنه من خلال التجربة أن بورقيبة متأكد بأن ليس لدى فرنسا نية لتوفير الأسلحة لتونس حتى إن قامت بذلك فأنها سوف توفر نوعيات "رديئة" ، وعلى هذا الأساس إن تونس لا تريد الأسلحة من فرنسا لأن ذلك من شأنه أن يعزز الانطباع بأن الحكومة التونسية لا تزال تحت الوصاية الفرنسية وهو الأمر الذي سيكون له أثر سيء على الرأي العام والشعب التونسي الخارج حديثاً من ربقة الاستعمار الفرنسي في وقت ازداد فيه المد القومي العربي بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر لا سيما بعد إحداث حرب السويس واشتراك فرنسا في تلك الحرب ضد مصر .[١٠٤] تلخص الرد الأمريكي بأن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بموعد تسليم الأسلحة في الموعد المقرر وهو الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٥٧.[١٠٥]

ورغبة من الحكومة الفرنسية في قطع الطريق على الولايات المتحدة الأمريكية فقد أوضحت بأنها سوف تقوم بتزويد تونس بأسلحة تكفي لتجهيز كتيبة واحدة ، لأنها تخشى من أن يطلب بورقيبة أسلحة من الولايات المتحدة تفوق حاجة تونس الحقيقة وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى نقلها فيما بعد إلى الثوار الجزائريين ، مما ينتج عنه توتر العلاقات الأمريكية–الفرنسية.[١٠٦] ردت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك بأن السبب الذي حملها على توريد الأسلحة لتونس هو خشيتها من توجه الأخيرة نحو بلدان الكتلة الشرقية ، وأكدت أن وزارة الخارجية اشترطت على تونس بأن يكون استخدام تلك الأسلحة للاستخدام الداخلي فقط ولن يتم إرسالها للثوار الجزائريين هذا من جهة ، ومن جهة ثانية فإن الإدارة الأمريكية لا تستطيع أن تعطي ضمانات للمستقبل ، وفضلاً عن ذلك إن تونس "بلد مستقل ولها الحق في شراء الأسلحة من أي مكان..."[١٠٧] و يبدو من ذلك أن الخارجية الأمريكية حاولت أن توضح للفرنسيين أن الهدف الرئيس من تقديم الأسلحة لتونس هو لضمان عدم توجه الأخيرة نحو المعسكر الشرقي في وقت تزداد فيه المؤثرات المصرية ، ومن جانب ثاني فإن الأمريكيين وعلى الرغم من أخذهم ضمانات من التونسيين إلا أنهم لا يستطيعون التأكيد بشكل قطعي عدم تسرب الأسلحة إلى الثوار الجزائريين وعليه فقد كانت الإدارة الأمريكية مهتمة بإيجاد حل لمشكلة الجزائر لأن ذلك من شأنه أن ينهي الموضوع بشكل جذري.

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

وفي غضون ذلك جرى اجتماع في مقر وزارة الخارجية الأمريكية حضره عن الجانب الفرنسي السفير في واشنطن هيرف الفاند في حين مثل الامريكيين الوزير دالاس ، وهنا بين الأخير أن بلاده ماضية في طريق توريد الأسلحة لتونس في الموعد المقرر ، وأن هذه الأسلحة هي عبارة عن شحنة رمزية وسوف تعمد الحكومة الأمريكية إلى أخذ ضمانات من تونس ، وعلى هذا الأساس فأن القلق الفرنسي لا مبرر له ، ومن جهة ثانية طلب دالاس من السفير أن يخاطب حكومته مستوضحاً إذا كان لديها أية شحنة رمزية تكون متزامنة مع صفقة الأسلحة الأمريكية ، وبخلاف ذلك فإن الأمريكيين ماضون في عملهم ما لم يحدث اتفاق فرنسي— تونسي بصدد الموضوع يلغي ما أزمعت واشنطن عليه.(١٠٨)

ولم ينتظر دالاس حتى يقوم الفاند ، السفير الفرنسي ، بمخاطبة حكومته ، إذ ما أن انتهى الاجتماع معه حتى بعث ببرقية إلى السفير الأمريكي في باريس وطلب منه أن يرسل برقية مستعجلة إلى وزير الخارجية بينو تتضمن وجهة النظر الأمريكية حيال موضوع تسليح تونس ، وهي أنه طالما أن تونس عضوًا في الأمم المتحدة فإن من حقها الحصول على أسلحة تستخدمها في الدفاع المشروع عن النفس "أسلحة دفاعية" ومثل هذه الأسلحة متاحة وبسهولة من مصادر غربية ، وأن الحكومة التونسية نفسها تفضل أن تكون هذه الأسلحة من الغرب ، وإذا حصلت تونس على الأسلحة من فرنسا فإنها سوف لا تتجه للحصول عليها من أماكن أخرى لاسيما من المعسكر الشرقي ، ونظراً لعدم توفر تأكيدات حول قيام فرنسا بتلك العملية فإن واشنطن ماضية في الموضوع وهو تسليم الأسلحة يوم الثاني عشر من تشرين الثاني ، وبناءً على ذلك طلب دالاس موافقة فرنسا على الإجراء الذي تعتزم الإدارة الأمريكية القيام به وهو أمر مهم للمحافظة على الجبهة الغربية موحدة ومن ثم تبديد الشعور بالانقسام ، ومن جانبه تعهد دالاس بأخذ ضمانات من تونس بعدم استخدام تلك الأسلحة ضد فرنسا في الجزائر.(١٠٩)

ردت فرنسا على برقية دالاس بالتعبير عن عدم رضاها عن قيام الأمريكيين بتقديم الأسلحة لتونس ، كما أعلنت أنها ستبادر إلى إيقاف كل المساعدات إلى الأخيرة وسوف تعمد إلى سياسة جديدة تجاهها ، لأن فرنسا تخشى من إعطاء تلك الأسلحة للثوار الجزائريين ، وبالمقابل أوضح بينو ، وزير الخارجية الفرنسية ، أن مجلس الوزراء الفرنسي اتخذ قراراً وهو إذا ما قامت واشنطن بسحب عرضها فأنها سوف تقوم بتقديم الأسلحة من مخزونات الأسلحة الفرنسية في تونس ، وبخلاف ذلك هددت فرنسا بعدم حضور اجتماعات الناتو المزمع عقدها في شهر كانون الأول ١٩٥٧.(١١٠)

ويبدو أن تلك التهديدات وذلك العرض الفرنسي قد أدى في النهاية إلى قيام الخارجية الأمريكية بإبلاغ الحكومة الفرنسية بتعليق شحنة الأسلحة الأمريكية لتونس وذلك بناء على وعد فرنسا بتقديم الأسلحة من مخزوناتها في تونس.(١١١) يتضح من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الرغم من دعمها لتونس إلا أنها من جانب آخر كانت غير مستعدة للتضحية بتحالفها مع فرنسا شريكتها في حلف الناتو على "مذبح المثل القومية"(١١٢). واستنادًا إلى المعطيات التي ذكرناها طلب جون فوستر دالاس من السفير في تونس إبلاغ بورقيبة بأن المساعي الأمريكية-البريطانية قد أثمرت وهو تعهد فرنسا بتقديم الأسلحة إلى تونس بدون شروط ما عدا أنها لن تستخدم إلا لأغراض الدفاع المشروع عن النفس ، وأن لا تنقل إلى أي مكان آخر ويعني بذلك الجزائر ، وقد بينت الخارجية الأمريكية أنها ما زالت على استعداد لتزويد تونس بالأسلحة في حالة إخلال فرنسا بالاتفاق.(١١٣)

وفي برقية ثانية حاول دالاس طمأنة بو رقيبة بأن تعليق تسليم الأسلحة الأمريكية إلى تونس كان رمزياً وهي ستبادر إلى استئناف العمل في حالة تقاعس فرنسا عن ما تعهدت به ، ويبدو أن السبب الذي دفع دالاس إلى إعطاء هذه التطمينات هي لتوفر معلومات تفيد بتنصل فرنسا ، وقيام تونس بناءً على ذلك بإعلانها قبول شحنة الأسلحة المصرية.(١١٤) ومن جانبه بيّنَ إيزنهاور ، الرئيس الأمريكي ، انزعاجه من عدم التزام فرنسا بتسليم الأسلحة لتونس في الموعد المقرر ، وعليه أوضح أن حكومته ستقوم بتنفيذ ما أزمعت عليه وهو تقديم شحنة أسلحة رمزية إلى تونس وكما كان مخططاً له ، كما طلب آيزنهاور التفاهم مع فرنسا بشان اجتماع حلف الناتو في شهر كانون الأول من العام نفسه ، فضلاً عن العلاقة بين واشنطن وباريس.(١١٥)

وفي إطار ذلك السياق طلب دالاس من السفير في تونس أن يطمأن الحبيب بورقيبة بأن بريطانيا والولايات المتحدة سوف تقومان بتقديم الأسلحة إلى تونس ، ولكنه طلب أن يقوم الأخير بإصدار بيان يوضح فيه أن بلاده تؤيد المعسكر الغربي وأن الأخير يعد المصدر الرئيس لإمدادات تونس من الأسلحة ، وفضلاً عن ذلك طلب أن يتضمن البيان عبارات تصالحية مع فرنسا لاسيما وأن السفير الأمريكي في باريس ، هاوتن ، في صدد القيام بمساعٍ بهدف إقناع فرنسا بالعدول عن قرارها(١١٦). ولكن يبدو أن الأخيرة كانت مصرة على قرارها إذ كانت تشترط على تونس تقديم ضمانات بعدم الحصول على الأسلحة من أي مكان آخر وخصوصاً من مصر لأنها تعد مدخلاً للسوفيت ، فضلاً عن عدم استخدام الأسلحة في الجزائر.(١١٧) رد ابو رقيبة على الطلب الفرنسي بالرفض وأكد على عزمه قبول الأسلحة المصرية ، وعليه فقد أعلنت فرنسا أنها سوف لن تقوم بتوريد الأسلحة مستقبلاً إلى تونس ، وفي الوقت نفسه عبرت عن انزعاجها من محاولة الولايات المتحدة وبريطانيا تقديم الأسلحة للأخيرة وعليهما أن تتحملا النتائج التي قد تنتج عن تلك المحاولة ، كما عدت فرنسا ذلك إخلالاً بميثاق حلف الناتو ، وعليه فإنها سوف تستخدم القنوات الدبلوماسية لبيان اعتراضاتها.(١١٨)

من جانبه بيّنَ الرئيس أيزنهاور رأيه في الموضوع في مذكرة سرية إلى الخارجية الأمريكية وأكد فيها على "الغباء" —بحسب رأيه- الذي يمارسه صناع السياسة الخارجية الفرنسية في مواجهة الحقائق الدولية ، وأوضح الرئيس أن الحبيب بورقيبة طالما طلب الأسلحة من الغرب ومن فرنسا على وجه الخصوص ، إلا أنه كان يجابه برفض الأخيرة إلى درجة أنه عرض منصبه للخطر.(١١٩) يبدو أن الرئيس الأمريكي كان يريد أن يتجنب الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة الأمريكية في موضوع تسليح بلدان الشرق الأوسط إذ أن تلك الأخطاء- إذا صح التعبير — هي التي جعلت مصر وسوريا تتجهان في علاقاتهما الخارجية إلى الكتلة الشرقية ، لاسيما وأن هذا الموضوع قد تزامن مع الأزمة السورية —الأمريكية لعام ١٩٥٧(١٢٠).

وفي الرابع عشر من تشرين الثاني عقد اجتماع في مقر الخارجية الأمريكية بين الوزير دالاس من جهة والسفير الفرنسي في واشنطن ، حيث قدم الأخير مذكرة احتجاج رسمية إلى الإدارة الأمريكية ضد مسألة توريد الأسلحة لتونس وهو الأمر الذي قد يضر بمصلحة حلف شمال الأطلسي ، كما بين الفاند أن بينو ، وزير الخارجية الفرنسية سوف يزور نيويورك في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٥٧.(١٢١) وبالفعل زار بينو الولايات المتحدة في الموعد المقرر واجتمع مع الجانب الأمريكي في اليوم التالي ، وخلاله بيّن دالاس أن السبب الذي دفع الأمريكيين لعرض تقديم الأسلحة لتونس هو لتفادي توجه تونس نحو المعسكر الشرقي ومصر التي قدمت

(٥٠٠٠) بندقية إلى تونس[١٢٢]، ومن جانبه أوضح بينو أن تونس تدعم الجزائر بشكل سري لذلك فإن فرنسا تخشى من أن تأخذ الأسلحة الأمريكية طريقها إلى الجزائر،[١٢٣] أوضح وزير الخارجية الأمريكية أنه ليس لديه معلومات حول أن بورقيبة يريد أن يعمل كوسيط للثوار الجزائريين، فهو "أكثر اعتدالاً من أولئك الزعماء العرب الذين يعتقدون أن سمعتهم تقوم على كمية الأسلحة التي في حيازتهم".[١٢٤] ولكي تضمن فرنسا عدم ذهاب تلك الأسلحة إلى ثوار الجزائر فقد طلب بينو من الجانب الأمريكي الاشتراط على الحكومة التونسية أن تعطي أرقام وتسللات الأسلحة التي تستلمها من الولايات المتحدة الأمريكية[١٢٥]. ويظهر أن فرنسا كانت تعتقد أن هذا الإجراء من شانه أن يمنع تسرب الأسلحة إلى الثوار في الجزائر.

وعلى الرغم من الاحتجاجات الفرنسية فقد سلمت الولايات المتحدة تونس شحنة رمزية من الأسلحة، وقد كان ذلك مدعاة لاحتجاج الوفد الفرنسي في اجتماع حلف الناتو الذي عقد في الخامس عشر من كانون الأول ١٩٥٧، إذ بينّ الوفد الفرنسي قلقه على مصير الأسلحة الأمريكية التي سلمت لتونس وهو أمر قد يكون ذو أثر سيء على الرأي العام الفرنسي، إذ أن فرنسا ترغب في المحافظة على تونس، رد الوفد الأمريكي بأن الهدف الأساس الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى ذلك هو لأبعاد السوفيت عن المنطقة ومنع تونس من التوجه إلى مصر الموالية في توجهاتها للكتلة الشرقية.[١٢٦] وفي اجتماع لاحق أوضح الوفد الأمريكي رغبة بلاده في توطيد العلاقات التونسية - الأمريكية وفي إنهاء المشكلات العالقة بين فرنسا وتونس.[١٢٧] وهكذا يمكن القول أن خشية واشنطن من احتمالية توجه تونس نحو الكتلة الشرقية قد دفعتها إلى المبادرة إلى تقديم شحنة من الأسلحة الرمزية لتفادي تكرار "الأخطاء" التي ارتكبتها في المنطقة ولاسيما في مصر وسوريا.

خاتمة

كانت أولويات السياسة الأمريكية في شمال أفريقيا عمومًا وتونس على وجه الخصوص تتمثل ببقاء موارد المنطقة متاحة لها ولحلفائها، ومنع النفوذ السوفيتي والعقيدة الشيوعية من الامتداد إليها، فضلاً عن ضمان استمرار ارتباطها بالمعسكر الغربي، ورغبةً من الإدارة الأمريكية في المحافظة على المنطقة فقد عملت ومنذ مرحلة مبكرة على إتباع سياسة توفيقية بين مصالحها العليا ومطالب التونسيين الوطنية من جهة وبين المصالح الفرنسية المتمثلة باستمرار تبعية تونس لها من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس وجدنا أن الولايات المتحدة اعترفت منذ الوهلة الأولى باستقلال تونس وبدأت بتقديم المساعدات الاقتصادية لها لأبعادها من الارتماء في أحضان الشيوعية الدولية، إلا أنها من جانب آخر أحجمت عن تزويد تونس بالأسلحة خشية أن يؤدي ذلك إلى إثارة غضب فرنسا حليفتها في الناتو إذ كانت الأخيرة تخشى من احتمالية تسرب تلك الأسلحة إلى الثوار في الجزائر، ولكن يبدو أن الرفض الأمريكي الفرنسي المتكرر دفع الرئيس بورقيبة - على الرغم من علاقاته المتطور مع الولايات المتحدة الأمريكية وموالاته للسياسة الغربية - إلى التصريح بأن بلاده سوف تلجأ إلى مكان آخر من أجل الحصول على الأسلحة في إشارة منه إلى الكتلة الشرقية ومصر، وقد كان ذلك التصريح وسواه سبباً في ازدياد اهتمام المسئولين الأمريكيين بما يجري في تونس خشية أن يكون ذلك سبباً في فتح بوابة المنطقة على مصراعيها أمام الهيمنة الشيوعية.

ولما كانت الولايات المتحدة غير مستعدة - آنذاك - للتفريط بتونس وشمال أفريقيا ولمنع حدوث هكذا احتمال، فقد بدأت عبر قنواتها الدبلوماسية بممارسة ضغوطاً على فرنسا بهدف حملها على القيام بتزويد تونس بالأسلحة، وقد أدى الرفض الفرنسي إلى قيامها عن طريق الاتفاق مع بريطانيا بإمداد تونس بشحنة رمزية من الأسلحة تستخدم لأغراض الدفاع المشروع عن النفس وقد حرصت على أخذ ضمانات من التونسيين بعدم تسرب تلك الأسلحة إلى ثوار الجزائر، وعلى الرغم من تلك الضمانات فقد كان ذلك مدعاة لإثارة الحكومة الفرنسية التي عدته عملاً غير ودي وجعلها تهدد بمقاطعة اجتماعات حلف الناتو وهو الأمر الذي كان يحظى باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن خشية الأخيرة من فقدان المنطقة جعلها تمضي قدمًا في مسألة تقديم الأسلحة لتونس.

الهوامش:

(١) في الثاني عشر من أيار ١٨٨١ وقعت فرنسا مع الباي التونسي محمد الصادق على معاهدة باردو Bardo التي نصت على ان تحتل القوات الفرنسية المراكز التي تراها صالحة لأستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، وفي شهر حزيران عام ١٨٨٣ وقع الباي التونسي على معاهدة المرسي التي منحت فرنسا السلطة الكاملة في تونس وهكذا دخلت الأخيرة في الحماية الفرنسية المباشرة. ينظر: عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠٠١)، ص٣٥٨

(٢) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ج٢، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ١٩٨٣، ص٢٦٥.

(٣) صلاح العقاد، المغرب العربي: الجزائر- تونس- المغرب الأقصى دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، ط٣، مكتبة الأنجلو مصرية، (مصر، ١٩٦٩)، ص٤٩٥.

(٤) الباي، لقب من ألقاب الرئاسة. وهو صيغة أخرى من لقب بيك. حمله حكام تونس بعد استيلاء العثمانيين على هذه البلاد، عام ١٥٧٣. وأصبح الحكم وراثياً في أسرة الباي حسين، منذ عام ١٧٠٥. وهي الأسرة التي حكمت حتى إعلان الجمهورية التونسية، عام ١٩٥٧. ينظر:موسوعة مقاتل من الصحراء، منشورة على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/Tunisia/sec002.doc_cvt.htm.

(5) F.R.U.S., Vol. XVIII,P:656.

(٦) سمر رحيم نعمة جبارة الخزاعي، العلاقات المغربية — الأمريكية ١٩٥٦-١٩٩١، أطروحة دكتوراه غير منشورة (محفوظة على قرص CD)، كلية التربية للبنات، (جامعة بغداد، ٢٠٠٣) ص٤٧.

(7) Telegram from Embassy in France to the Department of State, Cited in : United States : Department of State, Foreign Relations of the United States , 1955-1957 (Africa), Vol. XVIII, United State Government printing office, (Washington, 1989), p:648. (Hare after Will be Cited as: F. R. U. S.). Cited in :FRUS,P:648

(8) Ibd,p:649

(٩) في السابع عشر من نيسان عام ١٩٥٦ شكل الحبيب بو رقيبة أول حكومة وطنية في عهد الاستقلال، وقد احتفظ لنفسه فيها بوزارتي الدفاع والخارجية. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن زغير حزيم، الحبيب بورقيبة ودوره السياسي(١٩٣٣-١٩٨٧) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة (محفوظة على قرص CD)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٥٠.

(10) Memorandum of a conversation Between the Ministry of the French Embassy (Vimont) and the Deputy Director of the Office of Western European Affairs (Tyler), Department of State , Washington, April 26, 1956, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, P:651.

(11) Ibid,P:651.

(١٢) جون فوستر دالاس (١٨٨٨ — ١٩٥٩): وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ايزنهاور، ولد بمدينة واشنطن عام ١٨٨٨، ودرس

دورية إلكترونية محكمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

في الولايات المتحدة الأمريكية ثم استكمل دراسته في سويسرا وفرنسا وتخصص في القانون الدولي ، وبعد عودته اشتغل في المحاماة ثم التحق بإدارة المخابرات الأمريكية أبان الحرب العالمية الأولى ، اختير دالاس عضوا في وفد الولايات المتحدة إلى مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ، عين دالاس مستشارا لوزارة الخارجية وممثلا لبلاده في الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ، وفي عام ١٩٥٣ أصبح وزيرًا للخارجية في إدارة الرئيس ايزنهاور ، اشتهر دالاس بعدائه السافر للشيوعية ، وتوفي عام ١٩٥٩ ، ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. III, p: 899.

(13)Telegram from the Department of State to the Embassy in France, Washington ,May 8,1956, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:652.

(14) Ibid:652.

(15)Telegram from the Embassy in France to the Department of State, Paris, July 20,1956, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:653.

(16)Telegram from the department of state to the embassy in France, Washington, November 19, 1956, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:654-655

(17) Memorandum of Conversation, Washington ,November 21,1956, 11:45 a.m, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,,p:656.-657.

(١٨) العقاد ، المصدر السابق ، ص٥٠٢

(١٩) من الجدير بالذكر إن زيارة بو رقيبة إلى الولايات المتحدة تزامنت مع العدوان الثلاثي على مصر إذ قامت إسرائيل بشن هجوم واسع على منطقة سيناء في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٥٦ ، وبعد يوم من الهجوم الإسرائيلي ، أنذرت كل من بريطانيا وفرنسا الحكومة المصرية بان تؤمن لقواتهما مواقع مهمة في الأراضي المصرية (السويس ، بور سعيد ، الإسماعيلية) بهدف درأ مخاطر الحرب بين الجانبين ، وعندما رفضت الحكومة المصرية الإنذار البريطاني الفرنسي ، شنت كل من الدولتين وبجهد مشترك الحرب على مصر في الحادي والثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٥٦. للمزيد من التفاصيل عن العدوان الثلاثي على مصر ينظر:محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس ، د ط ، (الأهرام التجارية – القاهرة –١٩٨٦).

(20) Memorandum of Conversation, Washington ,November 21,1956, 11:45 a.m, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p: 657.

(21) مجيد خدوري ، عرب معاصرون: ادوار القادة في السياسة ،ط١ ، الدار المتحدة للنشر ،(بيروت ،١٩٧٣) ، ص٢٢٨-ص٢٢٩.

(22) Memorandum of Conversation, Washington ,November 21,1956, 11:45 a.m, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p: 657

(23) Yahia Zoubir, U.S. and Soviet Policies Towards France's Struggle with Ant colonial Nationalism in North Africa, Canadian Journal of History, Vol., 30, No. 3, December 1995,p:10

(24) Letter from the Deputy Assistant Secretary of state for Africa Affairs (Palmer) to the Ambassador in Tunisia (Jones) , Washington, December 18, 1956, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:658

(٢٥) العقاد ، المصدر السابق ، ص٤٩٩.

(26) Letter from the Deputy Assistant Secretary of state for Africa Affairs (Palmer) to the Ambassador in Tunisia (Jones) , Washington, December 18, 1956, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, pp:658-659.

(٢٧) دوايت ايزنهاور: الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ، ولدَ في ولاية تكساس عام ١٨٩٠ ، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية تقدم في سلك الخدمة العسكرية بسرعة بالغة حتى وصل إلى رتبة جنرال ، وفي عام ١٩٥٠ ، عين القائد الأعلى للقوات الحليفة في أوربا بعد أن كان قد ترك الجيش ، وفي عام ١٩٥٣ انتخب رئيساً للجمهورية كمرشح للحزب الجمهوري وجدد انتخابه في عام ١٩٥٦ ، طرح في عام ١٩٥٧ مشروعه الذي عرف باسمه "مشروع ايزنهاور" ، استمر في الرئاسة إلى عام ١٩٦١ ، و توفي عام ١٩٦٩ ، ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. III, (Chicago, 1974), p: 819.

(28) American Foreign Policy Current Documents 1957, Department of States, US. Government printing office, (Washington, 1961), pp: 783 – 791.

ولمزيد من التفاصيل عن مبدأ آيزنهاور والأسباب التي دعت أليه وردود الفعل الدولية والعربية. ينظر: عهود عباس أحمد ، مبدأ آيزنهاور والسياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي ١٩٥٧ – ١٩٥٨ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة البصرة ، ١٩٩٧).

(٢٩) عبد العزيز رفاعي وعبد العال إبراهيم ، دراسات في الشرق الأوسط ، دار الطباعة الحديثة ، (القاهرة ، د. ت) ، ص١٥١.

(٣٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والمشرق العربي ، (الكويت ، ١٩٧٨) ، ص١٥٦ ؛ وللمزيد من التفاصيل عن رحلة ريتشارد والتقارير التي رفعها إلى الرئيس آيزنهاور ، ينظر:

American Foreign Policy, Op, Cit., pp: 825 – 831.

(٣١) أحمد ، المصدر السابق ، ص١٤١.

(٣٢) المنجي سليم: ينتمي إلى عائلة من أصل مملوكي. وقد درس بالمدرسة الصادقية ثم تحول إلى فرنسا حيث درس الحقوق بباريس. وبعد عودته إلى تونس انتمى إلى الحزب الحر الدستوري الجديد ، وأصبح مديرا له منذ أواخر الأربعينات ، وبعد إعلان بيار منديس فرانس في ٣١ تموز ١٩٥٤ عن استعداد بلاده لمنح تونس استقلالها الداخلي أصبح المنجي سليم أحد أبرز أعضاء الوفد التونسي المفاوض ، حتى أفضت تلك المفاوضات بالفعل إلى التوقيع عن اتفاقيات الاستقلال الداخلي في ٣ حزيران ١٩٥٥. عين بعد ذلك وزيرا للداخلية إلى نيسان ١٩٥٦ وشارك في الأثناء في المفاوضات التي أفضت إلى حصول تونس على استقلالها التام في ٢٠ مارس ١٩٥٦.و نتيجة المنافسة الخفية بينه وبين الزعيم الحبيب بورقيبة ، عين في الشؤون الخارجية ، حيث سمي سفيرا لبلاده في الولايات المتحدة وهو بتلك الصفة سفير بلاده بكل من كندا والأمم المتحدة وتوفي في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٩. ينظر:

Wikipedia, the free encyclopedia, Cited in: http://en.wikipedia.org. p:1.

(33) Memorandum of Conversation ,Tunis ,March, 1957.. subject : Vice of Vice president Richard M. Nixon. Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, P:660.

(34) Ibd,p:661.

(٣٥) أصبحت تونس مركزاً لجبهة التحرير الوطنية الجزائرية وأخذت قوات الثورة الجزائرية ترابط على الأرض التونسية وهو الأمر الذي جعل الطائرات الفرنسية إلى ضرب قرية "ساقية سيدي يوسف" الواقعة على الحدود الجزائرية-التونسية وهو الآمر الذي أدى إلى احتجاج بورقيبة. ينظر: رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص٢٦٦.

(36) Memorandum of Conversation ,Tunis ,March, 1957.. subject : Vice of Vice president Richard M. Nixon, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:662.

(37) Ibd,p:662

(٣٨) من الجدير بالذكر أن بو رقيبة كان يتخذ مواقف معتدلة تجاه اليهود ، إذ ضمت الوزارة التي شكلها في نيسان عام ١٩٥٦ وزيراً يهودياً. كما احتج أثناء العدوان الثلاثي على مصر في تشرين الأول عام ١٩٥٦ ، على تعرض ممتلكات العائلات اليهودية من أصل تونسي للنهب في الإسكندرية ، وعلاوة على ذلك سمحت الحكومة التونسية لليهود بالهجرة مع أموالهم إلى خارج تونس ، على الرغم من أثرها السلبي في الاقتصاد التونسي. وفي العاشر من شباط عام ١٩٥٧ استقبل بو رقيبة كوهين (وهو يهودي طرد من مصر لنشاطه المعادي للعرب) ، كما استقبل وفد الجمعية اليهودية الأمريكية ، وسمح في العام نفسه بنقل رفات اليهود التونسيين إلى إسرائيل على نفقة الحكومة التونسية كما استقبلت تونس وفد إسرائيل الذي شارك في المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي للنقابات الحرة الذي عقد في تونس عام ١٩٥٧. ينظر: حزيم ، المصدر السابق ، ص٩٧.

(39) Memorandum of Conversation ,Tunis ,March, 1957.. subject : Vice of Vice president Richard M. Nixon, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:663.

(٤٠) حزيم ، المصدر السابق ، ص١٣٩

(٤١) أحمد ، المصدر السابق ، ص١٤١.

(42) Telegram from the consulate at Rabat to the Department of State , Rabat , May 6, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, pp:664-665.

(43) Ibid,p:665

(44) Ibid,p:666

دورية إلكترونية. محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

(45) Ibid,p:667
(46) Ibid,p:668.
(47) Telegram from the Embassy in Tunisia to the Consulate at Rabat, Tunisia ,May 7, 1957. Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:669
(48) Ibid, P:670.
(٤٩) نقلاً عن: أحمد ، المصدر السابق ، ص١٤٢.
(٥٠) المصدر نفسه ، ص١٤٣.
(٥١) حزيم المصدر السابق ، ص١٠٥.
(٥٢) المصدر نفسه ، ص١٢٩- ص١٣٠.
(53) Memorandum from the Assistant Secretary of State for Near Eastern ,South Asian, and African Affairs (Rountree) to the Under Secretary of State (Herter).Washington, May 29, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, PP:671-673.
(54) Telegram from the Department of State to the Embassy in Tunisia, Washington, June 12, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, P: 676-677.
(55) F.R.U.S., Vol. XVIII, P: 664.
(٥٦) مجلة الأبحاث (بيروت)، السنة ١٠ ، ج٣، ١٩٥٧ ، ص٣٨٣.
(57) Zoubir, Op, Cit., p:9.
(٥٨) محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ١٩٥٢-١٩٦٢ ، ج٢ ، مطبعة اتحاد الكتاب العرب ، (دمشق ،١٩٩٩) ص١١٨.
(٥٩) محمد علي داهش ، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، (دمشق ،٢٠٠٤)، ص٦٤.
(٦٠) الصادق المقدم (٢٤ نيسان ١٩١٤-١٩٩٣)، طبيب وسياسي تونسي تولى وزارة الخارجية ورئاسة مجلس الأمة في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة ، تولى في بداية الخمسينات قيادة الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديد صحبة فرحات حشاد قبل أن يعتقل ويقع نفيه إلى محتشد تطاوين صحبة عدة دستوريين من أبرزهم الهادي شاكر والطيب المهيري. عام ١٩٥٥ عين كوزير للصحة في وزارة الطاهر بن عمار الثانية ، وبعد الاستقلال أنتخب كنائب في المجلس القومي التأسيسي وعين كسفير في القاهرة. عين في ٢٩ تموز ١٩٥٧ وزيرًا للخارجية واستمر في منصبه إلى ١٩٦٢ ، وقد لعب بصحبة المنجي سليم دورًا دبلوماسيًا هامًا أثناء أحداث بنزرت. أنتخب عام ١٩٦٤ ، توفي في عام ١٩٩٣. ينظر:
Wikipedia, the free encyclopedia, Cited in: http://en.wikipedia.org. pp:1-2.
(61) F.R.U.S., Vol. XVIII, P:679.
(62) Memorandum of Conversation, Washington ,November 21,1956, 11:45 a.m, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p: 657
(٦٣) مروان بحيري ، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط: من ترومان إلى كيسنجر ، بحث ضمن كتاب: السياسة الأمريكية والعرب ، تأليف نخبة من الباحثين ، ط٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت ، ١٩٩١)، ص٥٢- ص٥٣.
(٦٤) ناظم رشم معتوق الامارة ، سوريا والولايات المتحدة الأمريكية ١٩٤٩-١٩٥٨ دراسة في العلاقات السياسية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة البصرة ، ٢٠٠٧)، ص ٨٤.
(65) Telegram from the Embassy in Tunisia to the Department of State, Tunisia, September 4,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, pp:679 – 680.
(66) Telegram From the Department of State to the Embassy in Tunisia, Washington, September 11, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, P:684.
(67) Telegram from the Embassy in Tunisia to the Department of State , Tunisia , September 12,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,p:685
(68) Ibid,p:687.
(69) Telegram from the Department of State to the Embassy in France, Washington, September 12, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,p:688.
(70) Ibid, p:688.

(71) Ibid,p:689.
(72) Memorandum of Conversation, Secretary Dulles, Suite, Waldorf Towers, New York, September 17, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,pp:690-691
(73) Telegram from the Department of State to the Embassy in France, Washington, September 19, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, pp:692-693.
(74) Telegram from the Department of State to the Embassy in Tunisia, Washington , September 22, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:694.
(75) Ibid,p:695.
(76) Telegram from the Department of State to the Embassy in France, Washington, September 22, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,p:696.
(٧٧) الحبيب بورقيبة الابن ولد بباريس يوم ٩ نيسان ١٩٢٧ ، وهو دبلوماسي وسياسي تونسي وهو الابن الوحيد للحبيب بورقيبة ، من زوجته الأولى الفرنسية ماتيلد أو مفيدة بورقيبة. درس الحقوق بفرنسا مثله مثل أبيه ،عمل في السلك الدبلوماسي ، حيث سمي سفيرا لبلاده في واشنطن عام ١٩٥٦ ، ثم روما وفي تشرين الثاني ١٩٥٨ انتقل بمثل مهمته إلى باريس واستمر في هذا المنصب إلى شهر تموز ١٩٦١ ليعود إلى تونس بعد قطع العلاقات بين البلدين بسبب حرب بنزرت ، وفي عام ١٩٦٤ سمي على رأس وزارة الشؤون الخارجية خلفا للمنجي سليم واستمر في هذا المنصب إلى عام ١٩٧٠. وشغل العديد من الوظائف الرفيعة ، وتوفي في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩. ينظر:
Wikipedia, the free encyclopedia, Cited in: http://en.wikipedia.org. pp:1-2.
(78) Memorandum of Conversation, Department of State, Washington, September 26,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:697-698.
(79) Ibid,p:699.
(80) Ibid,p:701.
(81) Telegram from the Embassy in France to the Department of State, Paris, September 26, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:702.
(82) Memorandum of conversation, Department of state, Washington, October 1,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:704
(83)Memorandum of conversation, Department of state, Washington, October 2,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,p:707
(84)ibid, pp:708-709
(85)ibid, p:710
(86) Telegram from the Department of State to the Embassy in France, Washington, October 3, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, pp:714-715
(٨٧) نصت المادة الحادية والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة على (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي...). للاطلاع على النص الكامل للمادة ينظر: ميثاق الأمم المتحدة ، منشور على الموقع:
http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter7.shtml
(88)Memorandum of conversation, Department of state, Washington, October 9,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:716
(89)Ibid, p:717
(90)Zoubir , Op, cit.,p:5
(91)Memorandum from the Assistant Secretary .of state for Near Eastern, South Asia, and African Affairs (Rountree) to the Secretary of state , Washington, October 15,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:718
(92)Ibid,p:719

دورية إلكترونية. محكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

(93)Memorandum of conversation, Department of state, Washington, October 15,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:721-723

(94)Memorandum of conversation, Department of state, Washington, October 17,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p: 723-724.

(95)Ibid,p:725

(96) Ibid,p:726

(97)Memorandum of conversation, Department of state, Washington, October 18,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:726-727

(98)Ibidkp:728

(99)Ibid,p:729

(100)Telegram from the Department of State to the embassy in Tunisia , Washington , November 2, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, pp:729-731

(101)Memorandum of conversation, Department of state, Washington, November 5,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,p:732-735

(102) Telegram from the Embassy in France to the Department of state, Paris, November 9, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:737

(103)Ibid,p:738.

(104)Telegram from the Embassy in Tunisia to the Department of State, Tunisia, November 11,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:739.

(105) Ibid,p:740.

(106) Telegram from the Embassy in France to the Department of State, Paris, November 11,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:740.

(107) Ibid,p:741.

(108)Memorandum of Conversation ,Department of State , Washington, November 11, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, pp:742-743.

(109) Telegram from the Department of State to the Embassy in France, Washington, November 11, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, pp:744-745.

(110) Ibid,pp:746-747.

(111) Ibid,p:748.

(112) Zoubir , Op, Cit.,p:5

(113) Telegram from the Embassy in Tunisia to the Department of State, Tunisia, November 12,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,p:748.

(114) Telegram from the Embassy in Tunisia to the Department of State, Tunisia, November 12,1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,p:749.

(115) Telegram from the Department of State to the Embassy in France, Washington, November 13, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,P:750.

(116) Telegram from the Department of State to the Embassy in Tunisia, Washington, November 13, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, P:755.

(117)Memorandum of Telephone Conversation Between the Secretary of State and the Ambassador in France(Houghton),November 13,1957,8:45 p.m., Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:756.

(118) Memorandum of Telephone Conversation Between the Deputy Assistant Secretary of State for Africa Affairs (Palmer) and the Ambassador in France(Houghton),November 14, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p758.

(119) Diary Entry by the President ,Washington, November 14, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:759.

(١٢٠) في شهر آب عام ١٩٥٧ توترت العلاقات الأمريكية –السورية وتطور الأمر إلى درجة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وبتهديد الإدارة الأمريكية باستخدام مبدأ ايزنهاور ضد سوريا واستغرقت الأزمة صيف العام المذكور ، وقد أدى ذلك إلى توطيد العلاقات السورية - السوفيتية. للمزيد من التفصيلات عن الأزمة السورية - الأمريكية ينظر: الإمارة ، المصدر السابق ، ص ١٢٠- ص١٤٤.

(121) Memorandum of Conversation ,Department of State , Washington, November 14, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,pp:761-762.

(122) Memorandum of Conversation ,Department of State , Washington, November 19, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,p:765.

(123) Ibid,p:768

(124) Ibid,p:769.

(125) Telegram from the Department of State to the Embassy in Tunisia , Washington, November 26, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, P:770.

(126)Telegram From the Delegation at the NATO Heads of Government Meeting to the Department of State , Paris, December 16, 1957, Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII,pp:772-773.

(127)Telegram From the Delegation at the NATO Heads of Government Meeting to the Embassy in Tunisia, Paris, December 19, 1957 Cited in: F.R.U.S., Vol. XVIII, p:774.

الدكتور ناظم رشم معنوف الأمارة في سطور:

حاصل على درجة الماجستير، أطروحة بعنوان: "التطورات السياسية في سوريا ١٩٣٩- ١٩٤٦". حاصل على درجة الدكتوراه، أطروحة بعنوان: "سوريا والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في العلاقات السياسية ١٩٤٩- ١٩٥٨". شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية المحلية. أشرف على العديد من بحوث التخرج في قسم التاريخ، وناقش عدد من رسائل الماجستير. نُشر له عدد من البحوث والمقالات في مجلات علمية عراقية وعربية.

ISSN: 2090 – 0449 دورية إلكترونية محكّمة. ربع سنوية